

Distr.: General
9 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٥٣ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق
الاستقرار في هايتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولاً - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - لمحة عامة
٨	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٤	جيم - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٦	دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٤	ثانياً - الموارد المالية
٦٤	ألف - لمحة عامة
٦٥	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



٦٥	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.
٦٦	دال - عوامل الشواغر.
٦٧	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي.
٦٨	واو - التدريب.
٦٩	زاي - الحد من العنف الأهلي.
٧١	حاء - مشاريع الأثر السريع.
٧٢	ثالثا - تحليل الفروق.
٧٧	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.
	خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٦٩/٦٤ و ٢٥٦/٦٥، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.
٧٨	

المرفقات

٨٥	الأول - تعريفات.
٨٧	الثاني - الخريطة التنظيمية.
٨٩	الثالث - معلومات عن أحكام وأنشطة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.
٩٩	خريطة.

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، البالغة قيمتها ٨١٠ ٣٠٥ ٠٠٠ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٨ ٩٤٠ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ١ ٤٥١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (بما في ذلك ١٠٠ من الأفراد المصنفين كأفراد مقدمين من الحكومات)، و ٢ ٩٤٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة، و ٦٦٨ موظفا دوليا، و ١ ٥٣٢ موظفا وطنيا، و ٢٧٧ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة.

وقد جرى ربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج منظمه حسب العناصر (التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ والأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وتنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية؛ والدعم). وتنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة الذي يمكن أن ينسب إلى البعثة ككل.

ويجري ربط تفسيرات الفروق في مستويات الموارد، سواء منها البشرية أو المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

الفئة	النفقات المخصصة			التكاليف المقدرة		النسبة المئوية
	(٢٠١٠/٢٠٠٩)	(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٢/٢٠١١)	المبلغ	الفرق	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٩٥ ٣٠٧,٠	٣٩٦ ٣٤١,٣	٣٦٩ ٩٨٠,٥	(٢٦ ٣٦٠,٨)	(٦,٧)	
الموظفون المدنيون	١٤٨ ٠٠٠,٦	١٥٧ ٤٢٩,١	١٧٢ ٨٦٢,٦	١٥ ٤٣٣,٥	٩,٨	
التكاليف التشغيلية	٢٧٠ ٤٣٣,٠	٣٠٠ ٠٥٧,٠	٢٦٧ ٤٦١,٩	٣٢ ٥٩٥,١	(١٠,٩)	
إجمالي الاحتياجات	٧١٣ ٧٤٠,٦	٨٥٣ ٨٢٧,٤	٨١٠ ٣٠٥,٠	(٤٣ ٥٢٢,٤)	(٥,١)	
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات						
الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٤ ١٥٢,٨	١٧ ٣١٤,٦	١٨ ٠٧٠,٠	٧٥٥,٤	٤,٤	

الفرق	النفقات المخصصة للتكاليف المقدرة				الفترة
	النسبة المئوية	المبلغ (٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٠/٢٠٠٩)	
صافي الاحتياجات	(٥,٣)	(٤٤ ٢٧٧,٨)	٧٩٢ ٢٣٥,٠	٨٣٦ ٥١٢,٨	٦٩٩ ٥٨٧,٨
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	(٥,١)	(٤٣ ٥٢٢,٤)	٨١٠ ٣٠٥,٠	٨٥٣ ٨٢٧,٤	٧١٣ ٧٤٠,٦

الموارد البشرية^(أ)

وحدات	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	شرطة الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون المؤقتة ^(ج)	الأمم المتحدة	متطوعو الأفراد	وحدات
المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	شرطة الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون المؤقتة ^(ج)	الأمم المتحدة	الحكومات	المجموع	
التوجيه التنفيذي والإدارة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	-	-	-	٢١	١٢	٢١	-	٥٤	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
-	-	-	-	١٥	١٨	١٨	-	٥١	
العناصر									
التنظير الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	-	-	-	٨١	١١٨	٤٩	٤٨	-	٢٩٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
-	-	-	-	٧٨	١٢٠	٤٧	٤٨	-	٢٩٣
الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	٨ ٩٤٠	١ ٣٥١	٢ ٩٤٠	٥٠	٥١	٥٠	٤٢	١٠٠	١٣ ٥٢٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
-	٨ ٩٤٠	١ ٣٥١	٢ ٩٤٠	٤٧	٥٤	٥٠	٤٢	١٠٠	١٣ ٥٢٤
حقوق الإنسان									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	-	-	-	٢٤	٣٢	١٢	١١	-	٧٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
-	-	-	-	٢٣	٣٢	١٢	١١	-	٧٨
تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	-	-	-	٦	٩	٧	١	-	٢٣

المرقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات المشكلة	الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون المؤقتة ^(ج)	الأمم المتحدة	المتطوعون الأفراد	المقدمون من الحكومات	المجموع
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٦	٩	٧	١	-	-	٢٣
الدعم										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	٣٥١	١٠١١	٣٠٤	١٧٥	-	-	١٨٤١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٣٠٦	١٠٥٤	٣٠٤	١٧٥	-	-	١٨٣٩
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٨٩٤٠	١٣٥١	٢٩٤٠	٥٣٣	١٢٣٣	٤٤٣	٢٧٧	١٠٠	١٥٨١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٨٩٤٠	١٣٥١	٢٩٤٠	٤٧٥	١٢٨٧	٤٣٨	٢٧٧	١٠٠	١٥٨٠٨
صافي التغير	-	-	-	-	(٥٨)	٥٤	(٥)	-	-	(٩)

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

(ب) يشملون الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) أدرجت كجزء من الوظائف الـ ١ ٤٥١ لشرطة الأمم المتحدة التي أذن بها مجلس الأمن.

ترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بموجب قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤). وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٤٤ (٢٠١٠)، تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والإبقاء على المستويات العامة الحالية لقوة البعثة، التي تتألف من عنصر عسكري يصل قوامه إلى ٩٤٠ فردا من جميع الرتب، وعنصر شرطة يصل قوامه إلى ٣٩١ فردا، بمن فيهم ٢٩٤٠ فردا من أفراد الوحدات المشكلة.

٢ - والبعثة مكلفة بمهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام، هو استعادة السلم والأمن وتعزيز العملية الدستورية والسياسية في هايتي. وفي أعقاب زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، يستلزم هذا الهدف العام الحفاظ على المكاسب المتمثلة في إحلال الاستقرار منذ عام ٢٠٠٤، وإتاحة الأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإعمار.

٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، أثناء فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية المبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد صنفت هذه الأطر وفقا لخمس عناصر هي: (أ) التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة؛ و (ب) الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ و (ج) حقوق الإنسان؛ و (د) تنسيق الشؤون الإنسانية والإنمائية؛ و (هـ) الدعم.

٤ - وستفرض الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة بقاء البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار ما أحرز من تقدم في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وتنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة، التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. وترد تفسيرات الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بالفترة ٢٠١٠/٢٠١١، في إطار كل عنصر على حدة.

٥ - وللبعثة وجود في جميع المقاطعات العشر لهايتي ومقرها في العاصمة بورت - أو - برانس. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والذي ألحق أضرارا جسيمة بالعاصمة، نُقل المقر الرئيسي للبعثة إلى أماكن مؤقتة في قاعدة اللوجستيات التابعة لها في مطار بورت - أو - برانس. وتستخدم قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة أيضا كمقار مؤقتة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تضررت أماكن عملها أيضا من جراء الزلزال.

وبالإضافة إلى ذلك، نقلت مكاتب دعم البعثة في بورت - أو - برانس إلى سانتو دومينغو، حيث أنشأت البعثة مركزا للاتصال والدعم في أعقاب الزلزال.

٦ - وتوجد المكاتب الإقليمية للبعثة في المدن الرئيسية في المقاطعات العشر وهي: بور - أو - برانس (الغرب)؛ وبور - دو - بي (الشمال الغربي)؛ وكاب - هايسيان (الشمال)؛ وفور - ليرتي (الشمال الشرقي)؛ وهينش (الوسط)؛ وغونايف (أرتيونيت)؛ وميراغوان (نيبس)؛ وجاكميل (الجنوب الشرقي)، ولي كاي (الجنوب)؛ وجيريمي (غراند - آنس). وللبعثة أيضا مكتب فرعي في سان - مارك (أرتيونيت)، ومكتب في ليوغان (الغرب) منذ شباط/فبراير ٢٠١٠، أنشئ بغرض تنسيق ودعم عمليات الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة الإعمار في المركز السطحي للزلزال.

٧ - وينتشر حاليا العنصر العسكري للبعثة في ١٠ مناطق تقع تحت مسؤوليته، مع انتشار وحداته في ٢٦ موقعا. وقد قام العنصر العسكري بمواءمة منطقة عملياته بشكل وثيق مع التقسيم الإداري للبلد. وبعد وقوع الزلزال، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠)، عزز العنصر العسكري بكتيبة للمشاة وسريتين للمشاة، وأربعة سرايا للهندسة (بما في ذلك سرية من المتوقع نشرها في عام ٢٠١١)، وفصيلة واحدة للشرطة العسكرية، وأطباء (لمستشفى من المستوى الثاني)، وضباط أركان (لمقر البعثة) من أجل زيادة قدرة البعثة على دعم الجهود المباشرة في مجال الإنعاش وإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار. وبعد سحب أكثر من ٢٢ ٠٠٠ فردا من أفراد الأمم المتحدة غير العسكريين الذين نشروا في أعقاب الزلزال، اضطلع العنصر العسكري بدور أكبر في كفالة بيئة آمنة ومستقرة ودعم جهود الإغاثة والإنعاش.

٨ - وينتشر عنصر شرطة الأمم المتحدة في المقاطعات العشر جميعها ويتقاسم أماكن العمل في ٤٦ مركزا من مراكز الشرطة الرئيسية على صعيد البلد. وجرى توسيع نطاق برنامج تقاسم أماكن العمل في المفوضيات خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية في أعقاب الزلزال. وزادت شرطة الأمم المتحدة مستوى انتشارها في بورت - أو - برانس وغيرها من المدن المتضررة من الزلزال للتمكن من القيام بعمليات مشتركة مع الشرطة الوطنية في مخيمات المشردين داخليا والمناطق المعرضة للجريمة. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت البعثة قد نشرت ١٣ من أصل وحدات الشرطة المشكلة الـ ١٦ المأذون بها حاليا من مجلس الأمن. وتنتشر ثماني وحدات للشرطة المشكلة في بورت - أو - برانس لتوفير الأمن في مخيمات المشردين داخليا ودعم العمليات الأمنية خلال الانتخابات في المنطقة المتروبولية من العاصمة. وتتمركز وحدات الشرطة المشكلة الخمس

الأخرى في غونايف، ولي كاي، وهينش، ومورن كاس، وكاب - هايسيان. ومن المتوقع نشر وحدة إضافية للشرطة المشكلة في كل من المواقع التالية: جيريمي، وجاكميل، وبور - دو - بي. ومن المتوقع إكمال النشر بحلول منتصف عام ٢٠١١.

٩ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٠ (٢٠٠٨)، أقامت البعثة وجودا لها، يشمل قوات ناطقة باللغة الإسبانية، في أربعة معابر حدودية برية (وانامينت، وبيلادير، ومالباس، وأنس - أ - بيتر)، ونشرت وحدات عسكرية وزوارق للدوريات في أربعة مواقع بحرية (فور - ليبرتي، وغونايف، وبور - سالو، وجاكميل). وتأخر النشر في كيليك في انتظار الحصول على إذن من الحكومة، في حين أن النشر في بور - دو - بي، الذي تأخر في الماضي بسبب محدودية موارد الهندسة، من المقرر أن يسير قدما بحلول منتصف عام ٢٠١١. وستواصل البعثة وجودها من خلال جعل مكاتب الشرطة والشؤون المدنية التابعة للبعثة في موقع واحد مع مكاتب الجمارك والسلطات المعنية بالهجرة النازحة والهجرة والأمن التابعة لهايتي، أو بمحاذاها، في ١٠ موانئ (فور - ليبرتي، وكاب - هايسيان، وبور - دو - بي، وغونايف، وسان - مارك، وبورت - أو - برانس، وميراغوان، وجيريمي، ولي كاي، وجاكميل)، وفي أربعة مواقع حدودية برية في وانامينت، وبيلادير، ومالباس، وأنس - أ - بيتر.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

١٠ - أحرزت هاييتي تقدما كبيرا نحو تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٤. ومع أن الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لم يقوض هذه المكاسب، فإنه أضر بها بشكل كبير. وتواجه هاييتي اليوم مجموعة من التحديات المتعلقة بالوضع ما بعد الكارثة وتحقيق الاستقرار، تبرز منها ثلاثة تحديات هي: الحفاظ على الاستقرار لتيسير الإنعاش وإعادة الإعمار وإصلاح المؤسسات؛ و (ب) بناء قدرة الدولة على مواصلة عمليات المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية؛ و (ج) تنسيق المعونة الدولية لضمان ألا تؤدي إلى تفاقم عدم التكافؤ في توزيع الفرص الذي ظل منذ زمن طويل يغذي عدم الاستقرار والفقر في البلد.

١١ - وقد تسبب الزلزال في أزمة إنسانية كبرى. وخلف الدمار المنتشر على نطاق واسع في بورت - أو - برانس أكثر من ١,٥ مليون شخص بدون مأوى، أقام العديد منهم من جديد في أكثر من ٣٥٤ موقعا استيطانيا تلقائيا في جميع المناطق المتضررة من الزلزال، في حين أن ٦٦١ ٠٠٠ شخص فروا من العاصمة في اتجاه الأقاليم. وبعد مرور عام على وقوع

الزلازل، ما زال حوالي ٨١٠.٠٠٠ شخص يعيشون في ١٥٠ من المواقع التلقائية والمنظمة. وتضم هذه المواقع ما يتراوح بين بضعة أسر وأكثر من ٦٠.٠٠٠ من السكان، وهي معرضة عموماً لخطر الفيضانات وأحوال الطقس القسوى. والعيش في المخيمات يزيد من تعرض النساء والأطفال للعنف الجنسي والاتجار بالبشر وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويزيد من ضعفهم محدودية الفرص الاقتصادية وخطر الطرد من الأراضي الخاصة حيث تقوم المستوطنات حالياً. وأصبح تفشي الكوليرا الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - وهو أسوأ تفش من هذا النوع في البلد منذ عقود - عامل خطر إضافي يهدد الفئات الضعيفة، ولا سيما السكان المشردين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تسبب إعصار توماس في وقوع فيضانات وانحيارات أرضية في عدة مقاطعات، بما في ذلك المناطق المتضررة من الزلازل، مما خلف ما لا يقل عن ٢١ قتيلاً.

١٢ - وتكبدت مؤسسات الدولة خسارة مفاجئة في قدراتها، إذ وردت أنباء عن مقتل حوالي ثلث الموظفين المدنيين البالغ عددهم ٦٠.٠٠٠ موظف من جراء الزلازل ولحقت بعشرات المباني الحكومية والمفوضيات والمحاكم والسجون أضرار جسيمة. وزادت هذه الظروف بشكل كبير من تفاقم الحالة الهشة بالفعل للإدارة العامة والشرطة والسلطة القضائية والمؤسسات الإصلاحية. وتزايد ضعف النظام القضائي المتدني أصلاً وأدى تدمير السجلات الرسمية أو عدم وجودها إلى تقويض الحماية القانونية لضحايا الزلازل. وتباطأت الإصلاحات في مجال سيادة القانون، وهي ركيزة أساسية يقوم عليها إحراز التقدم في جميع المجالات الأخرى. وفر من السجون التي تضررت في الساعات التي أعقبت الزلازل حوالي ٥٠٨٨ من السجناء، أي حوالي ٦٠ في المائة من نزلاء السجون، بمن فيهم مجرمون وزعماء عصابات خطيرون. وما زالت البيئة الأمنية معقدة وغير مستقرة. وقد حدث التأثير الناجم عن حالة الطوارئ على خلفية سنة من المقرر إجراء انتخابات خلالها. فأجلت انتخابات شباط/فبراير ٢٠١٠ الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، مما ساهم أكثر في مناخ انعدام اليقين السياسي.

١٣ - وفي أعقاب الزلازل، قامت البعثة بمواءمة عملها من جديد بهدف تحقيق أربع أولويات هي: (أ) الحفاظ على الاستقرار السياسي في أعقاب فقدان قدرات الدولة وتأجيل الانتخابات؛ و (ب) استعادة قدرة الشرطة الوطنية والمؤسسات القضائية والإصلاحية على كفالة الأمن وسيادة القانون؛ و (ج) زيادة قدرة الدولة على حماية حقوق الفئات الضعيفة المتضررة من الزلازل، وبخاصة النساء والأطفال؛ و (د) ضمان إيصال المعونة الإنسانية بفعالية وعملية إنعاش ذات موارد جيدة. وجرى تزويد البعثة بقدرة احتياطية مؤقتة، تضم ٢٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين الإضافيين و ٢١٨٠ فرداً من أفراد الشرطة الإضافيين

الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٠، على التوالي، و ٣٨٦ وظيفة إضافية من الوظائف المدنية المؤقتة في الجزء الأخير من الفترة ٢٠١٠/٢٠١٠.

١٤ - وعلى مدى عام ٢٠١٠، قادت البعثة الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات السياسية وإتاحة الانتقال إلى رئيس جديد في الفترة الزمنية المنصوص عليها في الدستور. وعززت شرطة الأمم المتحدة الدوريات والأمن في المواقع الأساسية من أجل دعم القدرات التنفيذية للشرطة الوطنية على الحفاظ على النظام العام. وبتوسع نطاق المواقع التلقائية للمشردين داخلها، تحول تركيز أنشطة الشرطة إلى حماية المخيمات. وحتى شباط/فبراير ٢٠١١، كانت القوات الأمنية للأمم المتحدة (الشرطة و/أو القوات العسكرية) موجودة في ثماني مخيمات للمشردين داخلها، يبلغ عدد سكانها برمتها حوالي ٧٠٠ ٤٥٤ شخص، أي أكثر من نصف إجمالي السكان المشردين. وقامت الفرق المتنقلة التابعة لشرطة الأمم المتحدة بدوريات عشوائية في ٧٠ مخيما آخر في جميع أرجاء بورت - أو - برانس و ٦ مخيمات في منطقة ليوغان. وفي الوقت نفسه، قامت القوات العسكرية بدوريات يومية في ٨٦٣ مخيما ومستوطنة في بورت - أو - برانس، ولا سيما الدوريات الراجلة ليلا. وتجرى معظم دوريات شرطة الأمم المتحدة وقواتها العسكرية بالاشتراك مع الشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، أنشئت قواعد لحفارة المجتمعات المحلية مزودة بنساء من الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة من أجل التشجيع على الإبلاغ عن حوادث العنف الجنساني.

١٥ - ولدعم جهود الإغاثة وتيسير حركة منظمات المعونة الإنسانية، ساعد المهندسون العسكريون التابعون للبعثة في إصلاح وتحسين الطرق في المناطق المتضررة من الزلزال وفي نقاط العبور الحدودية. كما ساعد المهندسون العسكريون التابعون للبعثة في هدم المباني الحكومية المتضررة، وترميم السجن الوطني وأكاديمية الشرطة الوطنية، وتحسين الأرضية في مخيمات المشردين داخلها، وإزالة الحطام من المدارس والكنائس والمستشفيات. ومن المقرر أن تتواصل خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١ الجهود المبذولة في مجال الهندسة العسكرية، وهي مثال واضح للغاية على الميزة النسبية التي تقدمها البعثة في سياق تقديم الدعم إلى هايتي.

١٦ - وجرى إعادة مواءمة وتوسيع نطاق أنشطة الحد من العنف الأهلي ومشاريع الأثر السريع مع تزويدها بتمويل إضافي منذ وقوع الزلزال من أجل سد الثغرات في أنشطة الإنعاش، وتلبية الاحتياجات الأمنية الملحة، وإيجاد الفرص الاقتصادية للمشردين والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المعرضة للعنف. وفيما يتعلق بإدارة الحدود، أعادت البعثة تركيز أولوياتها على إصلاح شبكة الجمارك وتحسين قدرات الحكومة. ولزيادة سبل وصول

المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل إلى العدالة، قدمت البعثة المساعدة في إنشاء ثلاثة مكاتب للمساعدة القانونية تستهدف المشردين في منطقة بورت - أو - برانس ومكتبين آخرين في بيل إير وكاب - هايسيان. وساعدت البعثة مديرية إدارة السجون على بناء قدرات المؤسسات الإصلاحية المتضررة من الزلزال والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الناجمة عن فقدان الملفات والسجلات المتعلقة بالحبس الاحتياطي وتوفير الحماية القانونية للمحتجزين.

١٧ - أحرزت هايتي تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأمن والاستقرار في عام ٢٠١٠. ورغم وجود بيئة سياسية هشة، أُجريت الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية المؤجلة يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتحسّن الوضع الأمني في المخيمات الأكثر تعرضاً للمخاطر مع الوجود الرادع للدوريات المشتركة لقوات الأمم المتحدة والشرطة الوطنية. إلا أن التصدي للعنف الجنسي والجنساني والجريمة في المخيمات لا يزال من الأولويات العالية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ولا يقل أهمية عن ذلك قيام شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية، في إطار عمليات مشتركة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بإعادة إلقاء القبض على أكثر من ٣٧٠ شخصاً من الـ ٥٠٨٨ فارقاً الطلقاء منذ وقوع الزلزال. ويوجد من بين هؤلاء عدة أفراد عصابات يعتقد أنهم مسؤولون عن موجة اختطافات وقعت عقب الزلزال. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، استأنفت محكمة بورت - أو - برانس جلساتها في مكاتب مؤقتة، فيما يدل على تحسّن القدرة التشغيلية للمؤسسات القضائية التي تضررت من الزلزال.

١٨ - وستقوم البعثة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بتوسيع وإدامة المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار منذ وقوع الزلزال، بغية إنهاء جهود القدرة الاحتياطية تدريجياً مع تحسّن الأوضاع الأمنية ونمو القدرات الوطنية. وستكون الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، التي تتزامن مع السنة الأولى لولاية الرئيس المنتخب الجديد وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ، حاسمة لاستقرار السياسي وتوطيد الديمقراطية. وسيكون أحد التطورات المهمة موافقة الهيئة التشريعية القادمة، في عام ٢٠١١، على إصلاح دستوري وتنفيذها لذلك الإصلاح، مما من شأنه، في جملة أمور أخرى، أن يؤثر على الجدول الزمني للانتخابات والحق في ازدواج الجنسية. وإزاء هذه الخلفية من التغير السياسي، تكون هايتي مهياًة لإجراء انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية في أواخر عام ٢٠١١. وكان ينبغي أن تُجرى الانتخابات البلدية والمحلية في عام ٢٠١٠، إلا أنها أُرجئت بسبب الصعوبات اللوجستية التي ينطوي عليها تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في وقت واحد.

١٩ - ويُتوقع أن تكسب الإصلاحات الرامية إلى تحقيق لامركزية الدولة والإصلاحات الرئيسية للشرطة والقضاء والإصلاحات زحماً خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وستركز جهود البعثة في هذا الصدد على إعداد اتفاق جديد بشأن سيادة القانون، يجمع بين الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة من أجل تعزيز برنامج إصلاح شامل للشرطة والقضاء والإصلاحات. ويهدف هذا الاتفاق الجديد إلى إحراز تقدم في تحقيق نقاط مرجعية للأمن والاستقرار على المدى البعيد، مما يسمح للبعثة بخفض قوتها تدريجياً والانسحاب في نهاية الأمر من هايتي. وستتضمن النقاط المرجعية الرئيسية ما يلي: (أ) إنشاء قوة شرطة مدربة ومنضبطة ومهنية تكون قادرة على توفير الأمن للمواطنين وأقل عرضة لإغراءات الفساد؛ (ب) تزويد السجون بعدد كاف من الأفراد المدربين بشكل جيد للعمل بها وامتثال السجون لمعايير الشغل الدولية؛ (ج) مراعاة سلامة توقيت الإجراءات القضائية وتحسين التنظيم الإداري للقضايا، مما يخفض عدد حالات الحبس الاحتياطي المطوّل، (د) إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء بتوفير مساعدة قانونية وتحقيق لامركزية العدالة؛ (هـ) تشغيل الهيئات الرئيسية، مثل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وضمان فعالية عملها؛ (و) وضع وتنفيذ تشريعات رئيسية، بما في ذلك إصلاح قانون الأعمال التجارية، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية.

٢٠ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٤٤ (٢٠١٠)، ستجري البعثة تقييماً شاملاً للوضع الأمني عقب انتقال السلطة إلى الحكومة الجديدة في عام ٢٠١١ من أجل وضع خطة خفض تدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في القدرة الاحتياطية. أما العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار في تلك المرحلة فهي البيئة الأمنية والسياسية، ومستوى دعم القوات المطلوب لجهود المساعدة الإنسانية والإنعاش؛ وقدرة الشرطة الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بحماية المشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وفي حين يُتوقع أن يستمر الخفض التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لغاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، ينبغي على قدر المستطاع الحفاظ على القدرة الهندسية العسكرية في مستويات ٢٠١٠، لتلبية الطلب المستمر على دعم جهود الإنعاش.

٢١ - ويتوقع أيضاً حدوث خفض تدريجي في عدد وحدات الشرطة المشكلة، التي زادت من ١٠ وحدات إلى ٢٠ وحدة بعد الزلزال، عملاً بقراري مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، إذا استمر استقرار الأوضاع الأمنية بعد تولي رئيس جديد مهام منصبه في أيار/مايو ٢٠١١. ومن شأن حدوث انتقال سلمي للسلطة أن يتيح للبعثة خفض العدد الكلي لوحدات الشرطة المشكلة بعد أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لدى اكتمال مدة خدمة بعض هذه الوحدات. وتشير التقديرات إلى أن ثلثي وحدات من وحدات الشرطة المشكلة خارج

بورت - أو - برانس ستظل منشورة طوال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية في المناطق. وفي حين يتوقع أن يستمر نشر فرادى ضباط الأمم المتحدة خارج بورت - أو - برانس في مستويات ما قبل الزلزال، فستظل هناك ضرورة إلى الحفاظ على قوام القدرة الاحتياطية البالغ ٢٠٠ ضابط من شرطة الأمم المتحدة الذين جرى نشرهم بعد حزيران/يونيه ٢٠١١، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠)، لدعم الأنشطة الشرطية التي تضطلع بها الشرطة الوطنية في مخيمات المشردين داخليا الواقعة في منطقة بورت - أو - برانس ولمواصلة مساعدة الشرطة الوطنية في تطوير قدرتها على مكافحة العنف الجنساني. وسيتم تدريجياً خفض القوة المنشورة من شرطة الأمم المتحدة، من القوام الراهن المأذون به، البالغ ١ ٣٥١ ضابط شرطة، إلى قوام ما قبل الزلزال البالغ ٩٥١ ضابط شرطة، مع زيادة قدرة الشرطة الوطنية على حفظ القانون والنظام ومع إحراز تقدم في إعادة توطين المشردين داخليا.

٢٢ - وسيتم تدريجياً إلغاء الوظائف المدنية في القدرة الاحتياطية مع تناقص حاجة الحكومة إلى الدعم المباشر وانتهاء جهود إعادة الإعمار. ويقترح استمرار الوظائف المدنية المؤقتة البالغة ٣٨٦ وظيفة التي اعتمدت للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ كوظائف مؤقتة للفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، لربطها بمدة توفير القدرة الاحتياطية. ويقترح إلغاء عدد قليل من الوظائف التي أنشئت لتلبية الاحتياجات الفورية إلى الإنعاش المبكر، بما في ذلك وظائف عليا، بعد حزيران/يونيه ٢٠١١. وسيكون هذا الخفض، إلى جانب الخفض التدريجي في عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، خطوة أخرى باتجاه إلغاء القدرة الاحتياطية.

٢٣ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٨ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن مواءمة شروط الخدمة الميدانية، يعكس هذا التقرير الإلغاء المقترح لـ ٤ وظائف دولية (٣ وظائف من رتبة ف-٢ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) والتحويل المقترح لـ ٥٤ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة. وعُدلت أيضا معدلات الشغور في الوظائف الدولية والوطنية لتأخذ في الاعتبار الإلغاء المقترح للوظائف الدولية وتحويل وظائف دولية إلى وظائف وطنية.

٢٤ - ومن المؤشرات الأخرى على التوجه لخفض جهود القدرة الاحتياطية خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١ حدوث خفض في الدعم المباشر المقدم إلى الحكومة ومؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية بعد الزلزال. ولن يكون للدعم اللوجستي المقدم من البعثة إلى الحكومة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لبناء قدرة المؤسسات المعنية بسيادة القانون وتسهيل إعادة

توطين المشردين، عملاً بقراري مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، أثرٌ على الميزانية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بخلاف صيانة الأصول المملوكة للأمم المتحدة التي سيستمر إقراضها لحكومة هاييتي خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ويُطلب أن تظل الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر في مستوى ٧,٥ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وفي الوقت نفسه، يقترح الإبقاء على تمويل أنشطة الحد من العنف الأهلي، الذي كان قد ارتفع ليصل إلى ١٤ مليون دولار في أعقاب الزلزال، في مستوى ٩ ملايين دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١.

٢٥ - وستقوم البعثة، في إطار ولايتها الحالية، بمواصلة تعاونها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في دعم جهود المساعدة الإنسانية والإنعاش خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وتأخذ الاحتياجات من الموارد اللازمة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ في الاعتبار تقديم دعم لوجستي إلى الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ المقرر إجراؤها في النصف الثاني من عام ٢٠١١ ومساعدة الخبراء التقنية إلى الحكومة، وخصوصاً في مجالات الشرطة والعدل والإصلاحات وإدارة الحدود والانتخابات والحكم الديمقراطي.

جيم - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٦ - لا يمكن إعادة بناء هاييتي وإبقاء مؤسساتها على طريق توطيد الديمقراطية إلا من خلال تناغم جهود حكومتها والمؤسسات الدولية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي بدور حاسم في توطيد الأمن والاستقرار السياسي وسيادة القانون. وتعمل البعثة بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هاييتي، والحكومات المانحة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، مثل منظمة الدول الأمريكية، على دعم الانتخابات. وقدمت حكومة هاييتي خطة عمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني في مؤتمر دولي للمانحين من أجل هاييتي يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. وخلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ قامت الجهات المانحة بصرف ٢٨,٧ في المائة (١,٢٨ بليون دولار) من مجموع المبالغ المتعهد بها وقدرها ٤,٤٦ بلايين دولار. وتم الالتزام بمبلغ إضافي قدره ١,٥٧ بليون دولار لمشاريع محددة. وأنشأت الحكومة اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي لتنسيق جهود الإنعاش وإعادة الإعمار والإشراف عليها. والأمم المتحدة عضو في هذه اللجنة، حيث يمثلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنشئ صندوق استثماري متعدد المانحين، يديره البنك الدولي، وهو صندوق إعادة إعمار هاييتي، للإشراف على تخصيص الموارد الدولية للمشاريع التي وافقت عليها اللجنة المؤقتة لإنعاش هاييتي. ومع انتهاء ولاية اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، يُتوقع أن

تؤول مهامها إلى كيان حكومي. أما طرائق ذلك النقل، فضلا عن طبيعة الكيان، فهما أمران ستقرهما الحكومة القادمة على أرجح الاحتمالات.

٢٧ - وقد خُولت للممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة سلطة تنسيق جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، المتوائمة مع خطة عمل الحكومة للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني المعتمدة في آذار/مارس ٢٠١١. ومن ثم فإن الممثل الخاص للأمين العام يضطلع بدور حاسم في تنسيق جهود إعادة الإعمار الدولية مع اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، لا سيما رئيسها المشارك، رئيس وزراء هايتي ورئيس الولايات المتحدة الأسبق والمبعوث الخاص للأمين العام، ويليام جيفرسون كلينتون.

٢٨ - وكان الرئيس كلينتون قد عُيّن مبعوثا خاصا لهايتي في أيار/مايو ٢٠٠٩ لتيسير النمو الاقتصادي والاستقرار من خلال تعبئة استثمارات القطاع الخاص والدعم المقدم من المانحين. وفي أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلب الأمين العام إلى المبعوث الخاص أن يتولى دور تنسيق جهود الإغاثة وإعادة الإعمار. ويدعو المبعوث الخاص إلى قيام المجتمع الدولي بتنفيذ التزاماته تجاه هايتي، من أجل إنعاشها على المدى البعيد، وعدم رجوعه عن تلك الالتزامات، ويسر توجيه المساعدات بفعالية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. ويقوم المبعوث الخاص، بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام، بالمساعدة في تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في هايتي، بما في ذلك الحكومات المانحة والمستثمرون من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٢٩ - وحتى يتسنى وضع استراتيجية مشتركة لدعم الاستقرار وإعادة الإعمار بعد زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بوضع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لهايتي. ويحدد الإطار الاستراتيجي، على أساس رؤية مشتركة لدور الأمم المتحدة في هايتي ومزيتها النسبية، الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة التي ستحققها الأمم المتحدة بشكل جماعي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويضع الإطار تقسيما للمسؤوليات فيما بين كيانات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ مهام، يعزز كل منها الآخر، لترسيخ السلام وتحقيق الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق التنمية على المدى البعيد. وتتراهن الفترة التي يغطيها الإطار الاستراتيجي مع الإطار الزمني الذي حددته الحكومة بشأن خطة عملها للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني المعتمدة في آذار/مارس ٢٠١٠، مع اعتبار كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ نقطة تحول في جهود إعادة الإعمار على المدى البعيد. وإضافة إلى ذلك، تتوافق الفترة الزمنية التي يغطيها الإطار الاستراتيجي مع المرحلة المتبقية من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ونظرا

لأن الإطار الاستراتيجي يتيح أرضية لإعادة مواءمة برامج فريق الأمم المتحدة القطري مع خطة العمل، بحيث يعكس الواقع على الأرض بعد الزلزال، فإنه يحل محل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه الوثيقة المرجعية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣٠ - واستناداً إلى المزايا النسبية للأمم المتحدة، حدد الإطار الاستراتيجي خمسة أهداف استراتيجية، هي: (أ) الحفاظ على الأوضاع الأمنية التي تفضي إلى تحقيق استقرار سياسي، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية موثوقة، وإرساء قيم ووضع سياسات على أساس الحقوق، مما يتيح التنفيذ الفعال لخطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني؛ (ب) تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على توفير خدمات الشرطة والعدل والإدارة العامة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع إيلاء اهتمام خاص لتقديم الخدمات إلى المشردين والفئات الضعيفة؛ (ج) تعزيز قدرة الحكومات المحلية والحكومة الوطنية على تخفيف آثار الكوارث والاستجابة لها، وتخطيط عمليات عودة السكان المتضررين وإعادة توطينهم، وإدارة هذه العمليات، بما في ذلك إزالة الركام، ووضع خطط إقليمية على أساس التحليلات السكانية؛ (د) الحد من الفوارق وتعزيز إمكانية الحصول بالتساوي على خدمات اجتماعية أساسية عالية الجودة، بما في ذلك الخدمات الصحية، وخدمات الغذاء والتغذية، والخدمات التعليمية والثقافية، وخدمات المياه والصرف الصحي، والحماية، والمساعدة على كفالة تقديمها في بيئة تمكينية تراعى فيها الحساسيات الثقافية والاعتبارات الجنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات السكانية الأكثر استبعاداً وضعفاً والنوع الجنساني؛ (هـ) دعم استحداث فرص اقتصادية جديدة، لا سيما للنساء والشباب، في المناطق المتضررة من الزلزال والمناطق التي ترتفع فيها نسبة المشردين، من خلال توليد فرص عمل ودخل إضافي من الزراعة، مع كفالة لياقة العمل واستدامة البيئة.

دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٣١ - بغية تسهيل تقديم التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، تم تحديد ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. ويرد تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست في المرفق الأول - ألف من هذا التقرير.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٢ - يتولى مكتب الممثل الخاص للأمين العام على نحو مباشر توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١
الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد									
موظفون المدنيون									
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
١٥	-	٦	٩	٣	١	٣	١	١	٢٠١١/٢٠١٠ للفترة
١٥	-	٩	٦	-	١	٣	١	١	٢٠١٢/٢٠١١ للفترة
-	-	٣	(٣)	(٣)	-	-	-	-	صافي التغير
١١	-	٢	٩	٣	٢	٣	١	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١٠	-	٢	٨	٣	٢	٣	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(١)	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	صافي التغير
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام									
٩	-	٣	٦	٢	-	٢	١	١	٢٠١١/٢٠١٠ للفترة
٩	-	٤	٥	١	-	٢	١	١	٢٠١٢/٢٠١١ للفترة
-	-	١	(١)	(١)	-	-	-	-	صافي التغير
٥	-	١	٤	١	١	٢	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٥	-	١	٤	١	١	٢	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية)									
٩	-	٣	٦	٢	-	٢	١	١	٢٠١١/٢٠١٠ للفترة
٩	-	٥	٤	-	-	٢	١	١	٢٠١٢/٢٠١١ للفترة
-	-	٢	(٢)	(٢)	-	-	-	-	صافي التغير
٥	-	٢	٣	-	١	٢	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٣	-	٢	١	-	١	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
(٢)	-	-	(٢)	-	-	(٢)	-	-	صافي التغير
المجموع									
٣٣	-	١٢	٢١	٧	١	٧	٣	٣	٢٠١١/٢٠١٠ للفترة
٣٣	-	١٨	١٥	١	١	٧	٣	٣	٢٠١٢/٢٠١١ للفترة
-	-	٦	(٦)	(٦)	-	-	-	-	صافي التغير

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد								
	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)		
	١-مد	٤-ف	٥-ف	٣-ف					
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	٧	٤	٤	٤	١٦	٥	-	٢١
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٥	٤	٤	٤	١٣	٥	-	١٨
صافي التغير	(١)	(٢)	-	-	-	(٣)	-	-	(٣)

(أ) يشملون الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمّول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف دائمة ووظيفة مؤقتة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف

٣٣ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يقترح تحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية (مساعدان إداريان، ومساعد شخصي) إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة.

٣٤ - وبعد حزيران/يونيه ٢٠١١، ومع تراجع حالة عدم اليقين السياسي، من المتوقع ألا تكون هناك حاجة إلى قدرة احتياطية على مستوى كبار الموظفين في مكتب الممثل الخاص للأمين العام. ويقترح في هذا الصدد إلغاء الوظيفة المؤقتة لمستشار خاص أقدم برتبة مد-١ للفترة ٢٠١٢/٢٠١١، الذي كان قد أنشئ في الفترة ١١/٢٠١٠ لإمداد الممثل الخاص للأمين العام بالمشورة الاستراتيجية فيما يتعلق بالمساعي الحميدة، وتنسيق المساعدة الدولية وإعادة الإعمار.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٣٥ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يقترح تحويل وظيفة مساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين دائمتين ووظيفتين مؤقتتين

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين

٣٦ - فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يقترح تحويل وظيفتي مساعد إداري (الخدمة الميدانية) إلى وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة.

٣٧ - بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لجهود إعادة الإعمار التي ستجري على قدم وساق بعد حزيران/يونيه ٢٠١١، يقترح إلغاء وظيفتين مؤقتتين لموظف تنسيق أقدم (ف-٥) وموظف عمليات (ف-٤) في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، مع الأخذ في الاعتبار زيادة قدرة فريق الأمم المتحدة القطري على التأهب لمواجهة الكوارث وتحسين قدرة الحكومة على الاضطلاع بدور أكبر في تنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش.

العنصر ١: التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

٣٨ - يعكس العنصر ١ المساعدة التي تقدمها البعثة إلى الحكومة من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي، وتوطيد سلطة الدولة وتطوير مؤسساتها. ويتضمن هذا العنصر أنشطة عناصر الشؤون السياسية والمدنية، وشؤون الإعلام والعناصر المتصلة بالانتخابات التابعة للبعثة. وخلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، سيتم التركيز على الأولويات التالية: (أ) وضع سياسة عامة وإطار تشريعي لدعم اللامركزية وسيادة القانون، (ب) إجراء انتخابات لمجلس الشيوخ وانتخابات محلية، و(ج) بناء قدرات مؤسسات الدولة على المستويين الوطني والمحلي.

٣٩ - وتنفيذا لهذه الأولويات، ستقدم البعثة الدعم إلى الحكومة في الأنشطة التالية: (أ) صياغة التشريعات ووضع السياسات اللازمة للاستقرار، (ب) الانتهاء من عملية الإصلاح الدستوري وبناء توافق لآراء بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بشأن التشريعات الأساسية، (ج) إجراء انتخابات لمجلس الشيوخ وانتخابات محلية من أجل تحديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وانتخاب رؤساء البلديات، ومندوبي البلديات والأقسام المحلية، (د) بناء قدرات موظفي البلديات المنتخبين حديثا، (هـ) تشجيع إصلاح قانون الانتخابات وإنشاء مجلس انتخابي دائم؛ (و) بناء قدرات وفود الإدارات على التخطيط والتطوير؛

(ز) تنفيذ إصلاح الخدمة المدنية المحلية، و(ح) بناء قدرات وسائل الإعلام المستقلة في جميع أنحاء البلاد.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ إجراء حوار سياسي شامل وتحقيق مصالحة وطنية	١-١-١ إجراء انتخابات لمجلس الشيوخ وانتخابات محلية تكون شاملة وقائمة على المشاركة وفقا للجدول الزمني الدستوري وقانون الانتخابات
	١-١-٢ اعتماد مرسوم رئاسي بشأن تمويل الأحزاب السياسية
	١-١-٣ اعتماد وتنفيذ جدول أعمال تشريعي من قبل البرلمان يعكس خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني المتعمدة في آذار/مارس ٢٠١٠
	١-١-٤ انخفاض عدد الحوادث التي تنطوي على اضطرابات مدنية والناجمة عن مسائل سياسية (٢٠٠٩/١٠: ١٨١؛ ٢٠١٠/١١: ١٥٠؛ ٢٠١١/٢٠: ١٢٠)
	١-١-٥ ازدياد النسبة المئوية للنساء المرشحات في انتخابات مجلس الشيوخ والبلديات (٢٠١٠/١١: ٧,٣ في المائة بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ، ٢٠١١-٢٠١٢: ١٠ في المائة بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ؛ ١٥ في المائة بالنسبة لرؤساء البلديات)

النواتج

- عقد أربعة اجتماعات شهريا مع الرئيس ورئيس الوزراء لتقييم التقدم المحرز بشأن الحوار بين الحكومة والأحزاب السياسية والجماعات المدنية، والإصلاحات في مجال سيادة القانون وغيره من المجالات ذات الصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
- عقد اجتماعين في الشهر مع المستشارين الرئيسيين لرئيس الجمهورية من أجل تقديم المشورة بشأن إجراء عملية سياسية تشمل جميع الأطراف

- عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي الأحزاب السياسية على الصعيد الوطني، تشمل تمثيلاً قوياً للمرأة، من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتعددية السياسية، وتقديم المشورة بشأن إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف، وزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات
- إجراء تحليلات سياسية شهرية لتقديم المشورة إلى المسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية المشاركة في إعادة إعمار هايتي وبناء المؤسسات من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الاستقرار المستدام والأمن في هايتي
- إنشاء وقيادة آلية لتنسيق المساعدات الانتخابية الدولية المقدمة في إطار انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠١١، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين
- تقديم الدعم التقني واستخدام المساعي الحميدة لإحراز تقدم في جدول الأعمال التشريعي وتعزيز بناء التوافق في الآراء بين الأحزاب السياسية، بطرق عدة منها عقد أربعة اجتماعات شهرياً مع رئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب
- تقديم مشورة الخبراء التقنيين بشأن المسائل الدستورية إلى المجلس التشريعي من خلال عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء البرلمان وخبير دستوري
- تنظيم معتكف سنوي واجتماعات متابعة ربع سنوية لتعزيز التعاون والتفاهم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، واعتماد جدول أعمال تشريعي سنوي يعكس الأولويات الوطنية، وتعزيز الحوار والتفاهم بين البرلمان واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي أو وكالة تنمية هايتي (التي ستتولى مهام اللجنة عندما تنتهي ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) بشأن عملية إعادة الإعمار
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لمساعدة أعضاء البرلمان على تعزيز اتصالاتهم بدوائهم الانتخابية من خلال عشرة لقاءات مفتوحة
- تنظيم اجتماعين لتعزيز الحوار فيما بين ممثلي المنظمات النسائية والأحزاب السياسية، واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي بشأن المشاركة السياسية للمرأة ودورها الفاعل في إعادة الإعمار الوطني، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري
- تيسير تسعة اجتماعات (واحد لكل قسم إداري خارج بورت - أو - برانس) بين النساء المرشحات ومنظمات المجتمع المدني
- القيام بحملات إعلامية لدعم الحوار السياسي والمصالحة الوطني والترويج لولاية بعثة الأمم المتحدة وتفهمها، باستخدام مختلف الوسائل الإعلامية، وأنشطة الدعوة والتوعية العامة، بما في ذلك المشاركة في إنتاج مسلسل يث في معسكرات المشردين داخليا وفي جميع أنحاء البلاد لتوصيل الرسائل

الرئيسية، وإعلام شعب هايتي وتوعيته سواء في الداخل أو الشتات باستخدام وسائل الإعلام المسموعة (إذاعة إف إم التابعة للبعثة)، والمطبوعة، والمرئية، وشبكة الإنترنت وحلقات العمل وأنشطة التدريب في المراكز المتعددة الوسائط، وإنتاج وتوزيع مجموعة واسعة من المواد الترويجية، وإقامة علاقات مع وسائل الإعلام وإشراكها على نحو قوي، ومن خلال الاحتفال بأيام الأمم المتحدة، وكذلك استخدام ساعات البث على شبكات الإذاعة والتلفزيون الوطنية وتوعية شعب هايتي سواء في الداخل أو في الشتات.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ تعزيز مؤسسات الدولة الديمقراطية على الصعيد الوطني والمحلي	١-٢-١ تعديل قانون الانتخابات وفقا للإصلاح الدستوري
١-٢-٢ اعتماد البرلمان لقانون يراعي الفوارق بين الجنسين بشأن الخدمة المدنية في الحكم المحلي.	
١-٢-٣ اعتماد قانون بشأن الخدمة العامة يضمن استقلال الإدارة البرلمانية	

النواتج

- تقديم الدعم التقني إلى البرلمان ولجانه مرة كل شهرين من أجل تمرير تشريعات إصلاح الدولة وتحسين إدارة مجلسي البرلمان، من خلال مواصلة تطوير قواعدها الداخلية واعتماد أفضل الممارسات المتبعة من قبل الهيئات التشريعية الوطنية الأخرى
- تقديم الدعم التقني إلى البرلمان بشأن تنظيم خمسة اجتماعات مواضيعية بين البرلمانيين والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من أجل تشجيع الحوار بشأن القضايا ذات الصلة بعملية الإصلاح والقضايا السياسية المثيرة للجدل
- تقديم المساعدة التقنية عند استعراض مشاريع قوانين الإصلاح الرئيسية المتعلقة بموضوعات من قبيل اللامركزية، واعتماد المشاريع، والأحزاب السياسية، الخ
- عقد اجتماعات أسبوعية مع المجلس الانتخابي المؤقت والوزارات المعنية والإدارات الحكومية لتقديم المشورة والدعم التقني من الخبراء لتنسيق الاستعدادات التقنية، واللوجستية والأمنية للانتخابات
- عقد ثلاثة اجتماعات شهرية مع ممثلي الحكومة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيدين السياسي والتقني بشأن تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية

- عقد أربعة اجتماعات مع المجلس الانتخابي المؤقت وممثلي البرلمان بشأن التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات بعد اعتماد الإصلاح الدستوري
- عقد اجتماعات أسبوعية مع المجلس الانتخابي الدائم بشأن بناء القدرات من أجل إعادة الهيكلة الداخلية
- تنظيم ثلاث حلقات عمل لبناء القدرات، لما مجموعه ١٠٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني، وأربعة برامج تدريبية لما مجموعه ٣٥٠ شخصا، من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة
- تقديم المشورة والدعم التقني كل شهر إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة، ومنظمات المجتمع المدني والبرلمان من أجل وضع وتنفيذ خطة عمل الوزارة في الإدارات العشر والدعوة إلى إجراء تعديل دستوري يضمن المساواة بين الجنسين وتمثيلا للمرأة لا يقل عن ٣٠ في المائة، على النحو الموصى به من قبل الجمعية الوطنية
- تقديم الدعم التقني إلى البرلمان والسلطات البلدية بشأن بناء قدرات النساء المنتخبات لشغل مناصب على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال عقد ثلاث دورات تدريبية والتعاون البرلماني بهدف اعتماد أفضل الممارسات المتبعة من قبل الهيئات التشريعية الوطنية الأخرى
- القيام بأنشطة إعلامية وتوعوية شهرية لمساعدة الحكومة في تعزيز الحكم الديمقراطي، تشمل حملات لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة، من خلال مناسبات إعلامية للاحتفال بأيام الأمم المتحدة وحلقات عمل وأنشطة تدريبية في جميع المراكز التسعة المتعددة الوسائط ووسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية، وإذاعة إف إم التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأوقات البث على شبكات الإذاعة والتلفزيون الوطنية من أجل التواصل مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد وفي الشتات
- تقديم الدعم التشغيلي واللوجستي لحماية وتوزيع وجمع بطاقات التصويت وغيرها من المواد الانتخابية من ١٠.٠٠٠ مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد، وتقديم الدعم اللوجستي إلى السلطات الانتخابية لتنظيم وإجراء الانتخابات البلدية والمحلية وانتخابات مجلس الشيوخ في عام ٢٠١١؛ وتقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى السلطات الانتخابية فيما يتعلق بالتخطيط والميزنة والمشتريات واللوجستيات والتدريب والإجراءات الانتخابية، والأمن، والإعلام، وتوعية الناخبين، مع إيلاء اهتمام خاص بالناخبات
- تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية، بالتعاون مع المجلس الانتخابي المؤقت، للمرشحين السياسيين، وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية في وسائل الإعلام، والسلطات المحلية لمعالجة القضايا المتعلقة بالتحضير للانتخابات

- تنسيق المساعدات الانتخابية الدولية المقدمة إلى هايتي، بما في ذلك المشاركة في رئاسة وحضور اجتماعات فرقة العمل الانتخابية وغيرها من جماعات التنسيق (مثل اللجان القطاعية، اللجنة التوجيهية، الاجتماعات التوجيهية)
- تنسيق المهام الأمنية والمساعدة التقنية واللوجستية المقدمة إلى الشرطة الوطنية والحرس الانتخابي من أجل توفير بيئة سالمة وآمنة خلال العملية الانتخابية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ بسط سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أرجاء هايتي	١-٣-١ تراجع في عدد الإدارات البلدية التي لا تمثل لمعايير الإدارة المالية والإدارية التي وضعتها وزارة الداخلية والاتحادات الإقليمية، والمصنفة على أنها "بلديات تعاني من صعوبات". ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٦؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٦٢ (٥٠: ١٢/٢٠١١)
٢-٣-١ زيادة في عدد البلديات التي تعتمد ميزانية لتحسين إنجاز الخدمات الأساسية (٢٠٠٩/١٠: ٧٠؛ ٢٠١٠/١١: ١١٠؛ ٢٠١١/١٢: ١٣٠)	
٣-٣-١ زيادة في إيرادات الضرائب التي تجمعها الإدارات المحلية بعد تنفيذ الإصلاح الضريبي المحلي (٢٠٠٩/١٠: ٦٥٠ مليون غورد؛ ٢٠١٠/١١: ٦٨٠ مليون غورد؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٧٤٠ مليون غورد)	
٤-٣-١ زيادة في عدد موظفي الـ ٥٢ مفوضية مقاطعات ونواب مفوضيات المقاطعات، ذوي القدرة التقنية على ممارسة السلطات التنسيق والتنظيمية على السلطات البلدية ودون البلدية (٢٠٠٩/١٠: ٢٣٤؛ ٢٠١٠/١١: ٣٦٢ (٤٣٤: ١٢/٢٠١١)	
٥-٣-١ زيادة في عدد الإدارات البلدية التي تعمل بشكل كامل بعد الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (٢٠٠٩/١٠: صفر من بين ٩ إدارات؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٦ من بين ٩ إدارات؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٩ من بين ٩ إدارات)	

١-٣-٦ زيادة في عدد المعابر الحدودية (كما في ذلك في مطار بورت - أو - برانس) التي تتسم بوجود دائم للواء لحماية القصر تابع للشرطة الوطنية بغية منع حالات الاتجار بالأطفال (١٠/٢٠٠٩: ٣؛ ١١/٢٠١٠: ٤؛ ١٢/٢٠١١: ٦)

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية الأسبوعية إلى ١٤٠ إدارة بلدية من أجل تحسين أدائها الإداري والمالي بما يمكنها من تقديم الخدمات العامة لإلى مجتمعاتها المحلية
- تقديم الدعم التقني اليومي إلى وزارة الداخلية والاتحادات الإقليمية من خلال إرسال مستشارين من أجل تعزيز إصلاح الخدمة المدنية التي تضطلع بها الحكومة المحلية، وتنفيذ اللامركزية المالية وإصلاح المالية العامة، وجعل الإدارات البلدية أكثر كفاءة، وزيادة الكفاءات في الإدارات البلدية
- تقديم المساعدة التقنية إلى ١٩٢ محاسبا قانونيا وأمين صندوق، مع إيلاء اهتمام خاص لموظفات الخدمة العامة، وبناء قدرات ١٤٠ إدارة بلدية على تخطيط الميزانيات وتنفيذها، وتحصيل الإيرادات العامة، وإدارة المشاريع والموارد البشرية، وتقديم الخدمات الأساسية
- تقديم المساعدة التقنية اليومية إلى مفوضيات المقاطعات الـ ١٠ جميعها وإلى ٤٢ من نواب المفوضين من خلال إرسال مستشارين وطنيين من أجل بناء القدرات الإدارية وتحسين التخطيط وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية على المستوى المحلي
- تنظيم ٤٢ مائدة مستديرة وحلقة دراسية (واحدة في كل دائرة) عن اللامركزية، وإصلاح الخدمة المدنية التي تضطلع بها الحكومة المحلية، والشؤون المالية المحلية وضوابط الإدارة في الخدمات العامة على المستوى المحلي
- القيام بحملة إعلامية متعددة الوسائط من أجل تعزيز مفهومي النهج التشاركي وإخضاع الإدارات للمساءلة بين المستفيدين من الخدمات العامة
- تقديم الدعم التقني واللوجستي الأسبوعي إلى الإدارات البلدية المتضررة من الزلزال من أجل الانتقال إلى أماكن عمل جديدة أو مؤقتة، ومساعدتها في ما يتعلق بملاك الموظفين
- تنظيم حلقة عمل واحدة لتدريب المدربين و ١٠ حلقات عمل تدريبية لصالح السلطات المحلية عن المسائل الجنسانية والحكم المحلي من أجل تعزيز إدماج الشواغل الجنسانية في الإدارة المحلية، وتنظيم

٢٠ حلقة دراسية لصالح السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسائية عن الأخذ باللامركزية الإدارية والمالية والشفافية والمساءلة

- تنفيذ ٢٠٠ مشروع من المشاريع السريعة الأثر من أجل مساعدة مؤسسات الدولة في المقاطعات الـ ١٠ كافة على إيجاد فرص عمل وتحسين ظروف كسب الرزق عند الفئات الضعيفة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات المحلية المتضررة من الزلزال، وتعزيز إدارة الحدود، وبناء قدرات موظفي الدولة على المستوى المحلي، وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية، وخاصة في المناطق المتضررة من جراء توطين المشردين
- تقديم الدعم والمساعدة التقنية أسبوعياً إلى الحكومة وإلى موظفي الدولة الآخرين لوضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة الحدود وتحسين الإشراف على المسؤولين عن إدارة الحدود، وإنشاء وتعهد ١٠ لجان لإقرار حدود المقاطعات، وقد يضم بعضها مسؤولين عن الحدود من الجمهورية الدومينيكية، والقيام بحملات إعلامية متعددة الوسائط لنشر الوعي بين المستفيدين من خدمات الحدود
- تقديم الدعم التقني شهرياً لمساعدة معهد الرعاية الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل بناء القدرات من خلال برامج حماية الطفل، بما في ذلك إدارة دور الأيتام، والإشراف على عمليات التبني وتأهيل الأطفال الخارجين عن القانون
- تقديم الدعم التقني الأسبوعي إلى الشرطة الوطنية من أجل بناء قدرات لواء حماية القصر التابع لها على فحص الأطفال عند نقاط العبور الحدودية والمطارات الدولية وصيانة قاعدة بيانات أنشئت مؤخراً عن حالات الاتجار بالأطفال
- تقديم الدعم التقني الأسبوعي، بما في ذلك من خلال ١٠ برامج تدريبية، إلى لواء حماية القصر وإلى معهد الرعاية الاجتماعية من أجل بناء القدرات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية في ما يتعلق بمساعدة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والإجرامية والدعوة إلى مناهضة تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة والإجرامية
- تنظيم ٣٠ مائدة مستديرة وحلقة دراسية عن اللامركزية والمحاسبة والشؤون المالية وضوابط الإدارة في مجال الخدمات العامة على المستوى المحلي والقيام بحملة إعلامية متعددة الوسائط لتوعية المستفيدين من الخدمات العامة

العوامل الخارجية

لا تزيد عودة رؤساء الدولة السابقين إلى هايتي من استقطاب البيئة السياسية. وسيلتزم البرلمان بإقرار وتنفيذ اللامركزية. وستقدم الجهات المانحة التمويل اللازم لإفساح المجال أمام تنفيذ خطة عمل آذار/مارس ٢٠١٠ التي اعتمدها الحكومة من أجل الإنعاش والتنمية في هايتي على الصعيد الوطني.

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، التطور الديمقراطي وتوطيد سلطة الدولة

الموظفون المدنيون									
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد									
الموظفون المدنيون	مد-١	ف-٤	ف-٣	الخدمية المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	الأمم المتحدة	مطلوعو		
شعبة الشؤون السياسية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	٧	٣	٢	١٣	٦	-	١٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	٧	٣	٢	١٣	٦	-	١٩	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	١	-	-	٢	٢	-	٤	
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	-	-	١	٢	-	٣	
صافي التغير	(١)	-	-	-	(١)	-	-	(١)	
قسم المساعدة الانتخابية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	٢	١	١	٥	١٣	١١	٢٩	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	٢	١	-	٤	١٤	١١	٢٩	
صافي التغير	-	-	-	(١)	(١)	١	-	-	
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٣	-	٤	-	١٠	١٤	
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٣	-	٣	-	١٠	١٣	
صافي التغير	-	(١)	-	-	(١)	-	-	(١)	
قسم الشؤون المدنية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١	١٩	١٥	٦	٤١	٤٦	١٦	١٠٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	١٩	١٥	٥	٤٠	٤٧	١٦	١٠٣	
صافي التغير	-	-	-	(١)	(١)	١	-	-	
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٢	٤	-	٦	١٣	٣	٢٢	
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٢	٤	-	٦	١٣	٣	٢٢	
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	
وحدة إدارة الحدود									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	و كيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	الأمم المتحدة	متطوعو المجموع
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٣	-	-	٣	-	-	٣
الوظائف المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٣	-	-	٣	-	-	٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الاتصالات والإعلام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٤	١١	٦	٢٢	٥٣	٨	٨٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٤	١٠	٦	٢١	٥٣	٨	٨٢
صافي التغير	-	-	-	(١)	-	(١)	-	-	(١)
الوظائف المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	١٩	-	١٩
الوظائف المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	١٩	-	١٩
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٤	٣٢	٣٠	١٥	٨١	١١٨	٣٥	٢٣٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٤	٣٢	٢٩	١٣	٧٨	١٢٠	٣٥	٢٣٣
صافي التغير	-	-	-	(١)	(٢)	(٣)	٢	-	(١)
الوظائف المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٧	٧	-	١٥	٣٤	١٣	٦٢
الوظائف المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٦	٧	-	١٣	٣٤	١٣	٦٠
صافي التغير	-	(١)	(١)	-	-	(٢)	-	-	(٢)

(أ) يشملون الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

(ب) تمّول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

شعبة الشؤون السياسية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة

٤٠ - بتهيئة الحالة السياسية للدخول في مرحلة أكثر استقرارا بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠١١ ونقل السلطة لاحقا إلى الرئيس المنتخب حديثا والحكومة الجديدة، من المتوخى ألا تدعو الحاجة إلى قدرة احتياطية على مستوى كبار الموظفين داخل شعبة الشؤون السياسية. ونتيجة لذلك، يقترح أن تلغى في نهاية حزيران/يونيه الوظيفة المؤقتة التي يشغلها مدير الشؤون السياسية برتبة مد-٢ والتي أنشئت في الفترة

٢٠١٠/٢٠١١ من أجل تعزيز قدرة البعثة على معالجة التعقيد المتزايد للحالة السياسية التي برزت بعد وقوع الزلزال، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

قسم المساعدة الانتخابية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة ووظيفة مؤقتة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٤١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ المتعلق بمواءمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح أن تحول وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

٤٢ - ويقترح إلغاء الوظيفة المؤقتة لموظف الشؤون الانتخابية برتبة ف-٤ التي أنشئت بحيث يكون مقرها في نيويورك في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ من أجل دعم انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الرئاسية والتشريعية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الوظيفة في المقر لم تعد ضرورية.

قسم الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٤٣ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ المتعلق بمواءمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح أن تحول وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية.

قسم الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

٤٤ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ المتعلق بمواءمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الإعلام (ف-٢).

العنصر ٢: الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون

٤٥ - يغطي العنصر ٢ الأنشطة التي تضطلع بها البعثة لمساعدة الحكومة في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، وإصلاح الشرطة والسجون وإقامة العدل. ويشمل هذا العنصر خلية التحليل

المشتركة للبعثة، والمركز المشترك للعمليات وإسناد المهام، ومكاتب قائد القوة ومفوض الشرطة ومنسق شؤون سيادة القانون، وقسم العدالة، ووحدة السجون، وقسم الحد من العنف الأهلي، ومكتب الشؤون القانونية.

٤٦ - والأولويات الرئيسية لهذا العنصر في فترة الميزانية ٢٠١١/٢٠١٢ هي: (أ) ضمان وجود بيئة مستقرة وأمنة؛ (ب) تقديم الدعم التشغيلي والإداري إلى الشرطة الوطنية؛ (ج) بناء القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية من أجل توفير الأمن في مخيمات المشردين والمناطق المعرضة للعنف، وضمان الأمن خلال الانتخابات البلدية والمحلية وانتخابات مجلس الشيوخ لعام ٢٠١١؛ (د) تعزيز القدرات الإدارية للشرطة الوطنية؛ (هـ) بناء قدرات المؤسسات القضائية والإصلاحية لتحسين إمكانية الحصول على المساعدة القانونية والحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة؛ (و) تسريع إصلاحات مؤسسات سيادة القانون أو الشروع بها من جديد، حيث كان بعضها قد توقف بعد زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ (ز) تنسيق المساعدة الدولية المقدمة من أجل إصلاح مؤسسات سيادة القانون في هايتي. وسيجري تناول هذه الأولويات في إطار إجراء استعراض شامل لاستراتيجية سيادة القانون في ما يتعلق بهايتي، تستعد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للبدء به بعد انتخاب الرئيس الجديد بالتعاون مع الحكومة والجهات المانحة والأطراف المؤثرة الدولية الأخرى. وسيشكل تنفيذ خطة إصلاح شامل للشرطة والقضاء والإصلاحات من خلال وضع وتنفيذ اتفاق جديد بشأن سيادة القانون مع حكومة هايتي أولوية عليا للفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

٤٧ - وللإضطلاع بهذه الأولويات، سيقوم العنصر العسكري بالحفاظ على بيئة ملائمة آمنة ومستقرة في هايتي من خلال الحضور والردع، وإدارة الحدود، وتقديم الدعم إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حماية الفئات الضعيفة. وسيقوم العنصر العسكري أيضا بتوفير الأمن والدعم اللوجستي إلى عملية الانتخابات.

٤٨ - وستواصل شرطة الأمم المتحدة تقديم الدعم التنفيذي إلى الشرطة الوطنية من خلال تسيير دوريات مشتركة في المناطق المتضررة من التشريد؛ وإلى مراكز الشرطة المجتمعية في أكبر سبع مخيمات للمشردين داخليا وفي المناطق المتضررة من العنف؛ وإلى عناصر مراقبة الحدود وعمليات الشرطة الرامية إلى مكافحة أنشطة العصابات والاتجار بالمخدرات. وبغية بناء قدرة الشرطة الوطنية وتحسين إشرافها على المدنيين في الأجل الطويل، ستخصص شرطة الأمم المتحدة موارد كبيرة لفحص ضباط الشرطة الوطنية وتدريبهم وإرشادهم. وستواصل شرطة الأمم المتحدة تقاسم أماكن العمل مع ٦٤ من مفوضيات الشرطة الوطنية. وستقوم البعثة بمساعدة وزارة العدل والأمن العام في إنجاز استعراض شامل للخطة الخمسية لإصلاح

الشرطة الوطنية (٢٠٠٦-٢٠١١) والبدء في تنفيذ خطة إصلاح منقحة للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦. وستهدف استراتيجية الاستعراض إلى إدخال تحسينات في أربعة مجالات ذات أولوية : (أ) الإدارة (المشتريات، اللوجستيات، الميزنة، وإدارة الموارد البشرية)، والقدرة التشغيلية للشرطة الوطنية؛ (ب) خبرة وحداتها المتخصصة؛ (ج) الإشراف الداخلي لمكافحة فساد الشرطة؛ (د) إدارة الموارد البشرية، ولا سيما في علاقتها بإدارة الأطر والتطوير الوظيفي.

٤٩ - وفيما يتعلق بقطاع العدالة، سيتواصل خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ نشر الخبراء القانونيين في وزارة العدل والأمن العام، ومكتب المدعي العام، ومدرسة القضاة وغيرها من المؤسسات القضائية وهو ما كان قد بدأ في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وسيتألف الخبراء المنشورون من موظفين مدنيين من البعثة وعدد يصل إلى ٣٩ من الموظفين القانونيين والقضائيين المعارين من الدول الأعضاء في إطار القوام المأذون به من أفراد الشرطة، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠). وستركز البعثة على ثلاثة مجالات ذات أولوية: (أ) تنفيذ الإصلاحات التي أقرت سابقاً (مثل إنشاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية)؛ (ب) اعتماد إصلاحات إضافية، مثل قانون عقوبات وقانون جنائي جديدين، وإصلاح نظام قضاء الأحداث؛ (ج) تطوير نظام تقديم المساعدة القانونية من خلال زيادة عدد مكاتب المساعدة القانونية من ١٢ إلى ٢٠ مكتباً بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٠ - وستواصل البعثة نشر عدد يصل إلى ستة وثمانين من موظفي الإصلاحات المعارين من أجل تقديم الدعم والمشورة الفنية إلى مديرية إدارة السجون بغية الحد من اكتظاظ السجون وتحسين ظروف الاحتجاز. وسيجري التركيز بشكل خاص على تدريب المسؤولين عن السجون ووضع إطار للسياسة العامة في ما يتعلق بإدارة السجون بما يتفق مع حقوق الإنسان والمعايير الدولية.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٢-١-١ انخفاض في عدد حالات اختطاف الأشخاص المبلغ عنها في بور - أو - برانس (الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٣ حالة؛ الفترة ٢٠١٠/٢٠١١: ٩٠ حالة؛ الفترة ٢٠١١/٢٠١٢: ٨٠ حالة)

٢-١ تهمة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢-١-٢ زيادة في عدد الدوريات المشتركة اليومية المتنقلة للشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة لكل ١٠ ٠٠٠ مشرد داخليا (الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١,١ دورية؛ الفترة ٢٠١٠/٢٠١١: ١,٤ دورية؛ الفترة ٢٠١١/٢٠١٢: دوريتان)

٢-١-٣ زيادة في عدد زعماء وأعضاء العصابات المعتقلين من الشرطة (الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠ أشخاص؛ الفترة ٢٠١٠/٢٠١١: ٢٦ شخصا؛ الفترة ٢٠١١/٢٠١٢: ٤٨ شخصا)

النواتج

- القيام يوميا بعمليات لشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة لتسيير دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية، سعيا إلى إقامة وجود دائم للشرطة في أكبر ستة مخيمات للمشردين، وإنشاء سبعة أفرقة متنقلة مشتركة بين الأمم المتحدة والشرطة الوطنية للقيام بدوريات عشوائية في المخيمات الأخرى
- قيام قوات الوحدات وشرطة الأمم المتحدة يوميا بعمليات لتوفير الأمن والحراسة للمنظمات الإنسانية وتعزيز الأمن في مراكز توزيع المعونة
- القيام يوميا، عن طريق المركز المشترك للعمليات وإسناد المهام، بتنسيق الإجراءات الأمنية واللوجستية المتصلة بالقدرات العسكرية والمدنية وقدرات الشرطة في إطار الاستجابة للتهديدات الخطيرة، وذلك بهدف مساعدة الحكومة على الحفاظ على بيئة آمنة ومضمونة
- تقديم الدعم اللوجستي بصورة مؤقتة إلى الشرطة الوطنية كي تحافظ على وجود دائم لها في مخيمات المشردين والمناطق المعرضة للجريمة، بما يشمل توفير ١٦ مركزا لقيادة الشرطة في أكبر ستة مخيمات للمشردين داخليا، و ٤ مراكز متنقلة، و ٥ مراكز للإدارة والتحليل مع مرافق منفصلة للعناية بضحايا العنف الجنسي والجسدي
- قيام قوات الوحدات ووحدات الشرطة المشكلة بدوريات وعمليات يومية لتعزيز الأمن في المناطق المعرضة للجريمة؛ جعل المواقع والمنشآت الرئيسية مأمونة؛ وضع نقاط تفتيش ثابتة ومتنقلة على طول الطرق الرئيسية والمعابر الحدودية؛ تعهد القدرة على الرد السريع لمنع تصاعد التهديدات الأمنية

وردعها؛ القيام بطلعات جوية استكشافية وعمليات إجلاء طبي ودوريات جوية عسكرية ودوريات جوية مشتركة مع شرطة الأمم المتحدة وخلية التحليل المشتركة للبعثة

- قيام قوات الوحدات وشرطة الأمم المتحدة بعمليات يومية لمساعدة الشرطة البحرية الهايتية على تنفيذ دوريات ساحلية ورصد الطرق المائية الداخلية (البحيرات والأنهار)، والقيام أسبوعياً بعمليات مشتركة بين القوات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، وقيام شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية بعمليات مشتركة مرة كل أسبوعين لمساعدة الشرطة الوطنية على تسيير دوريات وتنفيذ عمليات ضد المجرمين المشتبه فيهم
- قيام شرطة الأمم المتحدة بعمليات يومية لتوجيه الشرطة الوطنية في تنفيذ أعمال الشرطة المجتمعية ووضع خطط تنفيذية وإجراء تقييمات لأداء أفراد الشرطة من خلال الدوريات المشتركة وتقاسم أماكن العمل في ٦٤ من مراكز الشرطة الرئيسية، وتسيير دوريات على الحدود وإقامة نقاط تفتيش ثابتة على ٤ معابر حدودية
- قيام شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة بعمليات كل أسبوعين لمساعدة الشرطة الوطنية على تحديد هوية أفراد العصابات والفارين من السجون وإلقاء القبض عليهم، وقيام أفرقة الأسلحة والأساليب الخاصة بعمليات يومية لتدريب الشرطة الوطنية في إطار العمليات الخاصة
- قيام شرطة الأمم المتحدة بدوريات جوية أسبوعية وتقديم الدعم التنفيذي إلى الشرطة الوطنية للاضطلاع بمهام الاستطلاع الجوي، وتنفيذ عمليات مكافحة المخدرات ونقل المعتقلين والسلع المصادرة، ووضع إجراءات تشغيلية موحدة لإتلاف المخدرات المصادرة
- القيام يوميا بتقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الوزارات والإدارات المحلية من أجل وضع وتنفيذ ما لا يقل عن ٤٣ مشروعا للحد من العنف الأهلي، سعياً إلى إيجاد فرص للعمل وتوفير المساعدة القانونية والفرص الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة النفسية والاجتماعية لما لا يقل عن ٥٠.٠٠٠ مستفيد، بمن فيهم السجناء والشباب المعرضون للخطر أو المرتبطون بجماعات مسلحة، والأطفال والنساء المتأثرون بالعنف في ١٤ منطقة من المناطق المعرضة للجريمة والتي حددها الحكومة؛ تنفيذ ٣ مشاريع للتوعية والوساطة المجتمعية بهدف دعم عمل قادة المجتمعات المحلية وممثلي الشباب والمنظمات النسائية والسلطات المحلية في المناطق نفسها
- تنفيذ ما لا يقل عن ٤٠ نشاطاً للتوعية والتعبئة الاجتماعية و ١٤٤ حلقة دراسية للفئات الضعيفة في المناطق المتأثرة بالعنف من أجل إشاعة ثقافة السلام والتوعية بالعنف الجنسي والجسدي، من خلال المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة
- تنفيذ ما لا يقل عن ١٠ أنشطة للتوعية والتعبئة الاجتماعية من خلال المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة، مقرونة بدعوة مباشرة إلى زعماء العصابات للإفراج عن الأطفال المرتبطين بهم

- القيام أسبوعيا بتوفير الدعم اللوجستي والتقني إلى وزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية لبناء قدرات الوحدات التابعة لها المعنية بالمسائل الجنسانية، وتعهّد نظام لجمع البيانات عن العنف الجنسي والجنساني، ووضع إجراءات تشغيلية موحدة لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وتنظيم حلقة عمل بشأن استجابات الشرطة للعنف الجنسي والجنساني، وتشيد أماكن عمل كاملة التجهيز لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني في ١٠ مراكز للشرطة في المقاطعة الغربية
- تقديم المشورة والدعم التقني أسبوعيا إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة لوضع سياسات تعالج الأسباب الكامنة وراء تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي والجنساني
- تنفيذ أنشطة للإعلام والدعوة والتوعية من أجل إذكاء الوعي العام بمشكلة العنف الجنسي والجنساني ومسائل حماية الأطفال ودور لواء حماية القصر التابع للشرطة الوطنية، وذلك من خلال المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة وحلقات العمل الخاصة بالتوعية في المراكز المتعددة الوسائط
- تنظيم حلقات عمل بشأن مسائل حماية الأطفال لتدريب ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية المكلفين بأداء مهام الشرطة في المجتمعات المحلية
- تقديم الدعم اللوجستي المؤقت، بالتعاون مع اليونيسيف، إلى لواء الشرطة الوطنية لحماية القصر ومعهد الرعاية الاجتماعية والبحوث الاجتماعية للحفاظ على خمسة مكاتب مشتركة في المناطق المتأثرة بالزلازل تُعنى بمعالجة مسائل حماية الأطفال
- إنجاز ١٢ مهمة في مجال التقييم والحماية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة للتصدي لانتهاكات حقوق الطفل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٢ إحراز تقدم نحو إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها	٢-٢-١ زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية لكل شخص مقسم (٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠,٥؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٠,١ ^(١) ؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١١,٧)
٢-٢-٢ زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية من النساء (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٤٣؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨٠٣؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٢٣)	
٢-٢-٣ زيادة في عدد الإدارات التي يعمل فيها حرس السواحل الهايتية (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٤؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥)	

(١) يعزى التراجع في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ قياسا بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى وفاة أفراد في الشرطة الوطنية للزلازل.

٢-٢-٤ زيادة في عدد مفوضيات الشرطة المجهزة لمساعدة ضحايا العنف الجنسي (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٢؛ الهدف المنشود في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢: ٤)

٢-٢-٥ تُنتج الشرطة الوطنية معلومات متاحة للجمهور بشأن عدد الوفيات الناجمة عن إجراءاتها أو أثناء خضوع الأشخاص للاعتقال. وهذه المعلومات: (أ) تتضمن سبب الوفاة؛ (ب) تصدر سنوياً

٢-٢-٦ لدى الشرطة الوطنية خطة استراتيجية حالية (تشمل المشتريات واللوجستيات) وتوقعات للميزانية

الناتج

- تقديم المشورة والدعم بالخبرة التقنية يوميا إلى المدير العام والإدارة العليا للشرطة الوطنية من أجل استعراض خطة إصلاح الشرطة الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ وتعزيز تنفيذها، مع التركيز بوجه خاص على إدارة الشرطة الوطنية (المشتريات، والميزانية، واللوجستيات، ونظم إدارة أسطول المركبات، وإدارة الموارد البشرية) وآليات الرقابة، وذلك لتعزيز القدرة التنفيذية ومعالجة الفساد في أجهزة الشرطة
- تقديم المشورة والدعم التقني أسبوعياً من أجل إعداد خطة إصلاح منقحة للشرطة الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، بوسائل منها التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة بشأن التعاون في مجال الشرطة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية يوميا إلى الشرطة الوطنية لفحص المرشحين للانضمام إلى الشرطة، وإصدار الشهادات للضباط، وتدريب ٨٠٠ ١ من طلاب الشرطة (بطرق منها دورات للتدريب الميداني مدتها ثلاثة أشهر)، وتوجيه ٢٠٠ ١ من ضباط الشرطة من خلال التدريب القائم على الكفاءات، وتدريب وحدات العمليات الخاصة وإنفاذ القانون والشرطة القضائية، بما يشمل التدريب في مجال علم حركة المقذوفات وبصمات الأصابع وعلم السموم لما عدده ٣٤ من ضباط الشرطة
- تقديم المشورة والدعم بالخبرة التقنية يوميا إلى الشرطة الوطنية لبناء قدرتها في مجال التحقيقات من خلال تطوير النظم وقواعد البيانات الحاسوبية وقدرات الطب الشرعي في آن معا

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى أكاديمية الشرطة لتدريب ٢٠٠ ١ طالب في الشرطة الوطنية في مجال حقوق الطفل وحمايته
- تنظيم ٢٠ دورة تدريبية لـ ٧٥٠ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية ودورات تدريبية متقدمة في مجال الإدارة لـ ١٠٠ من كبار الضباط في الشرطة الوطنية
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعياً إلى وزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية لإنشاء مديرية للشرطة البحرية والجوية وشرطة الحدود والموانئ والمطارات والهجرة والغابات
- توفير الدعم اللوجستي والتقني أسبوعياً إلى وزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية لمواصلة وضع سجل للأسلحة والأسلحة النارية المرخصة وتعهد ذلك السجل، وتحديث التشريعات القائمة المتعلقة باستيراد الأسلحة والأسلحة النارية وحيازتها، وتنظيم حملات اتصال لتوعية الجمهور بأهمية تسجيل الأسلحة النارية
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعياً إلى وزارة العدل والأمن العام والشرطة الوطنية لإنشاء آلية للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني، ومساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع، ووضع منهاج تعليمي بشأن المسائل الجنسانية لطلبة الشرطة، وتنظيم حلقتي عمل بشأن المسائل الجنسانية لما مجموعه ٣٠ من مدربي الشرطة الوطنية، و ٥ حلقات عمل لما مجموعه ٩٠ من ضباط الشرطة الوطنية و ٦٠ من ضباط الشرطة القضائية التابعين للشرطة الوطنية
- تقديم الدعم التشغيلي والتقني إلى الشرطة الوطنية لزيادة عدد مخيمات المشردين داخليا الخاضعة لدوريات مشتركة مع الوحدة المتنقلة المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة لشرطة البعثة إلى ٦٠ مخيماً، وذلك من خلال زيادة عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة المكلفين بالوحدة المتنقلة المعنية بالقضايا الجنسانية من ٨ إلى ٣٢ فرداً
- تقديم الدعم اللوجستي والتقني لإنشاء وحدة نسائية بالكامل للشرطة الوطنية، بوسائل منها حملة إعلامية لتشجيع النساء على تقديم طلباتهن للانضمام إلى أكاديمية الشرطة
- تنظيم تدريبات بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك ٢٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل لما مجموعه ٩٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية في المقاطعات العشر كافة، ودورة تدريبية متخصصة بشأن حماية الأطفال لـ ٥٠ من ضباط الشرطة الوطنية العاملين كمنسقين في مجال حماية الأطفال، وتوفير الدعم التقني للشرطة الوطنية بهدف مواصلة وضع وحدات تدريبية بشأن حماية الأطفال وتنفيذ تدريب لمدربي الشرطة الوطنية

- توفير الدعم التقني واللوجستي شهريا إلى الحكومة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية المحدثة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوسائل منها ٢٠ نشاطا تدريبيا بالتركيز على الشرطة الوطنية والفئات الضعيفة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء البلد
- تنظيم أنشطة للإعلام والدعوة والتوعية بشأن إصلاح الشرطة سعيا إلى التوعية العامة بالدور الذي تضطلع به البعثة في مساعدة الحكومة على الحفاظ على الاستقرار وإصلاح المؤسسات المعنية بسيادة القانون، بطرق منها المواد الإعلامية المطبوعة والمذاعة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٢ إصلاح نظامي القضاء والسجون وتعزيزهما مؤسسيا	٢-٣-١ تراجع في النسبة المئوية لجميع السجناء الخاضعين للحبس الاحتياطي في بورت - أو - برانس (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٦٥ في المائة) وفي المناطق (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥٩ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٥٠ في المائة؛ الهدف المنشود لفترة ٢٠١١/٢٠١٢: ٤٥ في المائة)
	٢-٣-٢ صياغة تشريعات بشأن الإصلاحات القضائية المقدمة إلى البرلمان (يُذكر منها مثلا قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقضاء الأحداث، والمساعدون القانونيون، والمعونة القانونية)
	٢-٣-٣ زيادة في عدد مكاتب المعونة القانونية التي تعمل بكامل طاقتها (٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٢؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٥)
	٢-٣-٤ زيادة بنسبة ١٠ في المائة في المساحة الإجمالية للزنزانات المتوفرة في السجون (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٩٨٠,٣ مترا مربعا؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٣٢٧٨,٣ مترا مربعا؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣٦٠٦,٢ أمتار مربعة)
	٢-٣-٥ إنشاء وتشغيل مجلس القضاء الأعلى وهيئة فنية للتفتيش القضائي

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢-٣-٦ تراجع النسبة المئوية للسجناء المحتجزين في سجون مكتظة (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٦٦,٩ في المائة (٣٣٧٨ سجيناً)؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٥٠ في المائة (٦٠٠ ٢ سجين)؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٤٠ في المائة (٢٠٨٠ سجيناً)

٢-٣-٧ زيادة في النسبة المئوية للأحداث (المحتجزون قبل المحاكمة والجنّة الذين صدرت بحقهم إدانة على حد سواء) المحتجزين في أمكنة منفصلة عن الكبار (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٠٠ في المائة)

٢-٣-٨ زيادة في عدد الموظفين الطبيين المتدربين العاملين في السجون والمؤسسات الإصلاحية (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٤٠؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٤٠؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٦٠)

٢-٣-٩ زيادة عدد الموظفين الإصلاحيين الذين يتلقون تدريباً في مجال الاستعمال المناسب للقوة (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢١٧؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٥١٧؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٧١٧)

٢-٣-١٠ تراجع عدد الوفيات العنيفة للسجناء في غضون الأشهر الـ ١٢ الأخيرة (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥٧؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٦؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣)

النواتج

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية يومياً إلى وزارة العدل والأمن العام وإحدى اللجان الرئاسية ومؤسسات أخرى لتولي الإصلاح التشريعي وإقامة مراكز قضائية جوالاً بهدف تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء
- تقديم الدعم اللوجستي والتقني المؤقت إلى وزارة العدل والأمن العام من أجل تشغيل ٢٥ مركزاً قضائياً جوالاً واستئناف الأعمال في الإدارات الوزارية الرئيسية والمحاكم التي دمر الزلزال مبانيها

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا إلى وزارة العدل والأمن العام والسلطات القضائية، على المستويين الوطني والمحلي، وإلى الشركاء الدوليين، من أجل تنسيق المساعدة الدولية الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وتحديد أولويات الجهود المبذولة لتعزيز السلطة القضائية وإدارة السجون وقطاع العدالة والتصدي للجرائم المرتكبة ضد القصر والجرائم المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني، بوسائل منها عقد اجتماعات شهرية بين مسؤولي الوزارات وممثلي الجهات المانحة والمؤسسات الدولية
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى مجلس القضاء الأعلى كي يمارس سلطته الرقابية والتنظيمية، بما يشمل منح الشهادات للقضاة، وإلى أكاديمية القضاة كي توظف قضاة جددًا وتدرّب ٣٦٠ مسؤولًا قضائيا (من قضاة ومدعين عامين وقضاة صلح وكتبة السجلات ومأمورين للإجراءات القضائية)
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى السلطات القضائية لإنشاء دوائر قضائية خاصة للجرائم المالية والاقتصادية والخطف والعنف الجنسي والجنساني
- تقديم الدعم التقني يوميا إلى وزارة العدل والأمن العام ووزارة الشؤون الاجتماعية لإنشاء مراكز إعادة تأهيل للأحداث وثلاث محاكم للأحداث، وتدريب ٢٥ قاضيا، وتعزيز القدرات الإدارية لما مجموعه ٢٢ مكتبا للمساعدة القانونية في ١٨ ولاية قضائية، وصياغة قانون بشأن النظام الوطني للمساعدة القانونية، وتعديل قانون المساعدة القانونية لعام ١٩٨٩
- تقديم الدعم التقني لبناء قدرات ١٤ قاضيا معينين حديثا في مجال قضاء الأحداث عن طريق الزيارات الميدانية وحلقات العمل الشهرية
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا إلى أكثر من ٧٠٠ مسؤول قضائي (مدعون عامون وقضاة تحقيق وقضاة وقضاة صلح وكتبة السجلات) لكفالة الشفافية ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في الإدارة والإجراءات القضائية
- تقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى المؤسسات القضائية والشرطة الوطنية لتنسيق الأنشطة والممارسات المتعلقة بإجراءات التوقيف والاعتقال
- تقديم المساعدة التقنية أسبوعيا إلى مسؤولي العدالة من أجل تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات لما يزيد عن ٣٠٠ من مسؤولي العدالة (من مأمورين قضائيين ومسجلين وكتبة محاكم)
- تقديم المشورة والدعم التقني أسبوعيا إلى هيئة التفتيش القضائية من أجل تحسين أنشطة النظام القضائي
- تقديم الدعم التقني إلى النظام القضائي من أجل إعادة تنظيم قلم المحكمة

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية يوميا إلى مسؤولي الإصلاحات لتقييم وتلبية الاحتياجات القائمة على صعيد الأمن والهياكل الأساسية والتوظيف والتدريب، بوسائل منها الزيارات اليومية إلى ١٨ سجنا وإلى مديرية إدارة السجون
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية أسبوعيا إلى مدير إدارة السجون بشأن تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية
- تقديم الدعم التقني من أجل تنظيم حلقة عمل مدتها ٣ أيام لـ ٤٠ من كبار المسؤولين الإصلاحيين، وبرنامج تدريب مدته شهران لـ ٣٠٠ مسؤول إصلاحي جديد، وحلقة عمل مدتها ٤ أيام لـ ١٠ مدربين في مديرية إدارة السجون، وحلقتي عمل مدتهما أسبوع واحد لـ ٤٠ مسجلا، وإعداد وتطبيق كتيّب في شؤون التسجيل
- تقديم الدعم التقني إلى مديرية إدارة السجون لإقامة عيادة في كل سجن، وإعداد السياسات المتصلة بالاحتياجات الطبية والنفسية للسجناء، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال
- تقديم المشورة والدعم التقني يوميا إلى الموظفين الإصلاحيين لإجراء تقييمات أمنية، وتصميم خطط العمل والميزانيات، وتنفيذ البرامج وإجراء التدريب
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى المسؤولين في مديرية إدارة السجون لافتتاح السجن الجديد في منطقة كروا - دي - بوكيه، عبر إنشاء أربع لجان عاملة في مجالات الإدارة والأمن وتسجيل السجناء والرعاية الصحية
- تنظيم حملات إعلامية للدعوة والتوعية بهدف إذكاء الوعي العام بظروف الاعتقال، وحالة الأحداث المخالفين للقانون، وإصلاح الإجراءات القضائية والمؤسسات الإصلاحية، والجهود الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وذلك من خلال نشر كراسيات تذكارية وحلقات عمل توعوية في المراكز المتعددة الوسائط

العوامل الخارجية

ستقدم الجهات المانحة التمويل الكافي، على الصعيد الثنائي وبواسطة صندوق إعادة إعمار هايتي، من أجل تحسين الظروف في السجون ودعم الأنشطة القضائية. وتعتمد الحكومة الجديدة المرحلة التالية من خطة إصلاح الشرطة الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢، الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون

الفئة	الجموع										
أولا - الوحدات العسكرية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٨ ٩٤٠										
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٨ ٩٤٠										
صافي التغير	-										
ثانيا - شرطة الأمم المتحدة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١ ٣٥١										
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١ ٣٥١										
صافي التغير	-										
ثالثا - وحدات الشرطة المشكلة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٢ ٩٤٠										
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٢ ٩٤٠										
صافي التغير	-										
رابعا - الأفراد المقدمون من الحكومات											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٠٠										
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٠٠										
صافي التغير	-										
الموظفون الدوليون											
خامسا - الموظفون المدنيون		متطوعو الأمم المتحدة	الجموع	الخدمة الميدانية	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع	فرع
مكتب قائد القوة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	-	١	-	١	-	١	-	١	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	-	١	-	١	-	١	-	١	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مفوض الشرطة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٢	٥	-	٣	١٠	٤	٢٢	٣٦	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٢	٥	-	١	٨	٦	٢٢	٣٦	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٤	١	-	٥	١٢	-	١٧	-	-

الموظفون الدوليون									
خامسا - الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	الموظفون الأمم المتحدة	متطوعو المجموع
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٤	١	-	٥	١٢	-	١٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خلية التحليل المشتركة للبعثة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	١	٣	-	١	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	١	٣	-	١	٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	٣	-	٣	-	٢	٥
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٣	-	٣	-	٢	٥
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المركز المشترك للعمليات وإسناد المهام									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	٤	-	٥	-	-	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	٤	-	٥	-	-	٥
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٢	-	١	٣	-	١	٤
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	-	١	٣	-	١	٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم العدالة									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٧	٨	١	١٧	١٩	٨	٤٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٧	٨	١	١٧	١٩	٨	٤٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	٣	-	٣	٧	-	١٠
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٣	-	٣	٧	-	١٠
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة السجون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	-	٢	٣	٢	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	-	٢	٣	٢	٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	٤	١	٥	٢	-	٧
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٤	١	٥	٢	-	٧

الموظفون الدوليون									
خامساً - الموظفون المدنيون	و كبل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	المتطوعون الأمم المتحدة	المجموع
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الحد من العنف الأهلي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٢	٣	١	٦	٢٠	٦	٣٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	٣	١	٦	٢٠	٦	٣٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	٦	-	٦
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	٦	-	٦
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الشؤون القانونية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	٣	١	٥	٢	-	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	٣	١	٥	٢	-	٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	-	٢	-	-	٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	-	٢	-	-	٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع، الموظفون المدنيون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٤	٢٠	١٨	٨	٥٠	٥١	٣٩	١٤٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٤	٢٠	١٨	٥	٤٧	٥٤	٣٩	١٤٠
صافي التغير	-	-	-	-	(٣)	(٣)	٣	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٧	١٢	٣	٢٢	٢٨	٣	٥٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٧	١٢	٣	٢٢	٢٨	٣	٥٣
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) يشملون الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

مكتب قائد القوة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

٥١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح تحويل وظيفة أمين سر واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

مكتب مفوض الشرطة

الموظفون الدوليون: نقصان قدرهوظيفتان

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرهاوظيفتان

٥٢ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح تحويل وظيفتي مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة.

العنصر ٣: حقوق الإنسان

٥٣ - يغطي العنصر ٣ الأنشطة التي تقوم بها البعثة لمساعدة الحكومة على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وهو يتألف من قسم حقوق الإنسان ووحدتي حماية الطفل والشؤون الجنسانية. وستركز جهودهما على أولويتين رئيسيتين، هما: (أ) حماية حقوق الإنسان للمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة المتضررة من أنشطة إعادة الإعمار؛ (ب) حماية النساء والأطفال من العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر.

٥٤ - وستواصل البعثة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات المشردين والمناطق المعرضة للعنف، والتحقيق فيها، وبناء قدرة المؤسسات المعنية بسيادة القانون في هايتي على حماية الضحايا من الإيذاء ومقاضاة المخالفين. وستقوم البعثة، عن طريق الدعوة وتوعية الجمهور، بمساعدة الحكومة على ضمان مساهمة القرارات الرئيسية المتخذة بشأن إعادة الإعمار في حماية حقوق الإنسان على المدى البعيد، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والأطفال. وستزيد البعثة جهودها لتدريب ضباط متخصصين من الشرطة الوطنية وإنشاء وحدة تحقيقات تابعة للشرطة الوطنية للتعامل مع حالات العنف والعنف الجنساني ووضع مقرر تدريبي إلزامي بشأن العنف الجنسي والجنساني لطلاب الشرطة. وسيتم التوسع في مشروع تجريبي لإنشاء مقر خاص لمساعدة ضحايا العنف الجنسي

والجنساني في مفوضيتي شرطة في بورت - أو - برانس ليشمل ثلاثة أقسام شرطة أخرى في المناطق المعرضة للعنف.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة والطفل	١-٣-١ زيادة في عدد التحقيقات والدعاوى القضائية المرفوعة بشأن ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها أفراد من الشرطة الوطنية (٢٠٠٩: ٢٥٠ دعوى جرى التحقيق فيها؛ ٤٥ دعوى أحيلت إلى المحاكم؛ ٢٠١٠: ٥٠ دعوى جرى التحقيق فيها؛ ٢٠١١: ٨٠ دعوى جرى التحقيق فيها؛ ٤٠ دعوى أحيلت إلى المحاكم
٢-١-٣ زيادة بلاغات الاغتصاب المقدمة إلى الشرطة (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٤٩ بلاغا؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٤٧٥ بلاغا؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥٥٠ بلاغا)	٢-١-٣ زيادة بلاغات الاغتصاب المقدمة إلى الشرطة (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٤٩ بلاغا؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ٤٧٥ بلاغا؛ ٢٠١٢/٢٠١١: ٥٥٠ بلاغا)
٣-١-٣ قيام أربع مقاطعات بتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني التي وضعتها الحكومة، بعد اعتمادها في ٢٠١١/٢٠١٠	٣-١-٣ قيام أربع مقاطعات بتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني التي وضعتها الحكومة، بعد اعتمادها في ٢٠١١/٢٠١٠
٤-١-٣ إنشاء فرقة عمل قطرية لرصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها	٤-١-٣ إنشاء فرقة عمل قطرية لرصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها
٥-١-٣ تصديق البرلمان على معاهدة واحدة على الأقل من المعاهدات الدولية الثلاث لحقوق الطفل التي لم يتم بعد التصديق عليها	٥-١-٣ تصديق البرلمان على معاهدة واحدة على الأقل من المعاهدات الدولية الثلاث لحقوق الطفل التي لم يتم بعد التصديق عليها

النواتج

- تنفيذ برنامج لرصد السياسات العامة من أجل إشراك جماعات المجتمع المدني في أنشطة إعادة الإعمار، وزيادة المساءلة والشفافية في عملية إعادة الإعمار، وتعزيز احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
- القيام يوميا برصد انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الإعادة القسرية والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح والإبلاغ عنها عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)
- تقديم الدعم التقني يوميا إلى مجموعة الحماية من أجل كفالة احترام حقوق المشردين بسبب الزلزال، مع إيلاء اهتمام خاص لإعادة التوطين، وتوفير المأوى، وللعنف الجنسي والجنساني

- تقديم الدعم التقني أسبوعيا لمساعدة الحكومة على إنشاء آلية للإبلاغ عن شواغل المشردين المتعلقة بحقوقهم المدنية والسياسية، وعلى تنفيذ تلك الآلية
- إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني أسبوعيا إلى المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ برامج الحماية
- إعداد ثلاثة تقارير عن إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السياسات والإجراءات الوطنية المرتبطة بعملية إعادة الإعمار
- إعداد ١٠ تقارير شهرية، وتقرير واحد لفترة السنتين و ٥ تقارير مواضيعية بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي، و ٣ تقارير مواضيعية بشأن قضايا حماية الأطفال، و ٨ تقارير بشأن أنشطة حماية الأطفال
- إسداء المشورة والتوجيه أسبوعيا للمكتب المعني بحماية المواطنين (مؤسسة أمين المظالم) لتعزيز حقوق الإنسان، وإجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان، وتحسين الحماية القانونية للأطفال
- إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني شهريا لمساعدة الحكومة والبرلمان في اعتماد السياسات المعنية بحقوق الطفل، والدعوة إلى التصديق على اتفاقية واحدة على الأقل من اتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقية واحدة على الأقل من اتفاقيات حقوق الطفل، والوفاء بالتزامات الإبلاغ بموجب معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي صدق عليها البرلمان، بما في ذلك العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تنظيم خمس حلقات عمل على الأقل لتوعية الشرطة الوطنية بالعنف الجنسي والجسدي
- الاضطلاع بأنشطة دعوة شهريا مع البرلمان للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، واعتماد القانون الجديد بشأن تبني الأطفال
- تنظيم سبع حلقات عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني الوطنية بشأن نخبة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحلقة عمل لتدريب المدربين لفائدة ممثلي ٢٠ منظمة غير حكومية بشأن رصد الحقوق السياسية خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
- تنظيم ١٠ حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان لـ ١٥٠ من ضباط الإصلاحات، و ٨ حلقات عمل تدريبية لـ ٢٠ قاضيا في أكاديمية القضاة
- تنظيم ستة برامج تدريبية لممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية ومؤسسات الدولة بشأن آليات رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وخمسة برامج تدريبية لـ ١٠٠ صحفي بشأن المبادئ الأخلاقية للإبلاغ بشأن الأطفال ضحايا الاختطاف والاتجار والعنف الجنسي والأطفال المتضررين من العنف المسلح

- تنظيم ٣ حملات لحقوق الإنسان من أجل توعية الجمهور بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وكذلك حقوق الطفل، عن طريق الوسائط المطبوعة ووسائط البث وحلقات العمل وأنشطة التوعية في مراكز الإعلام المتعددة الوسائط وتوزيع المواد الترويجية
- تقديم الدعم التقني واللوجستي أسبوعيا إلى الحكومة لإعداد تقرير تقييم قطري بشأن أنماط العنف الجنسي وتعزيز الدعوة لمراعاة قضايا الجنسين؛ واستعراض الخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني؛ وتنظيم حلقة عمل بشأن رد الحق، وحلقة عمل بشأن التحقق الوطني، و ١٠ حلقات عمل لتوعية مسؤولي الدولة، وحلقة عمل تدريبية لـ ٢٠ مدربا بشأن العنف الجنسي والجنساني من جميع المقاطعات العشر
- إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني شهريا إلى الحكومة والبرلمان من أجل وضع إطار قانوني لحماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من التمييز

العوامل الخارجية

التزام مؤسسات الدولة بالتحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها؛ وإتاحة موارد كافية من الشرطة والقضاء للتحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني.

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، حقوق الإنسان

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	و كيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٢	الخدمة الميدانية الفرعية	الموظفون الأمميون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
قسم حقوق الإنسان									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٦	١٣	١	٢١	٢٤	٦	٥١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٦	١٢	١	٢٠	٢٤	٦	٥٠
صافي التغير	-	-	-	(١)	-	(١)	-	-	(١)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	-	٢	٣	-	٥
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	-	٢	٣	-	٥
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين عام - أمين عام مساعد		مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الموظفين الأمم المتحدة	المجموع
الموظفون المدنيون									
وحدة حماية الطفل									
-	-	١	-	-	-	١	٣	١	٥
-	-	١	-	-	-	١	٣	١	٥
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير									
-	-	-	-	١	١	٢	١	١	٤
-	-	-	-	١	١	٢	١	١	٤
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير									
وحدة الشؤون الجنسانية									
-	-	١	١	١	-	٢	٥	١	٨
-	-	١	١	١	-	٢	٥	١	٨
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير									
-	-	-	١	-	-	١	٣	٢	٦
-	-	-	١	-	-	١	٣	٢	٦
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير									
المجموع									
-	١	٨	١٤	١	٢٤	٣٢	٨	٦٤	٦٤
-	١	٨	١٣	١	٢٣	٣٢	٨	٦٣	٦٣
-	-	-	(١)	-	(١)	(١)	-	-	(١)
-	-	٢	٣	-	٥	٧	٣	١٥	١٥
-	-	٢	٣	-	٥	٧	٣	١٥	١٥
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير									

(أ) يشملون الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

قسم حقوق الإنسان

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة.

٥٥ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يقترح

إلغاء وظيفة موظف معاون معني بحماية الأطفال من رتبة ف-٢.

العنصر ٤: تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية

٥٦ - يعكس العنصر ٤ أنشطة البعثة لمساعدة الحكومة على بناء القدرات في مجالات التأهب للطوارئ والتصدي لها، والحد من الفقر، وتحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية. ويتألف هذا العنصر من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية ويتلقى منذ وقوع زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ دعماً مستمراً من سائر عناصر البعثة، لا سيما المهندسين العسكريين والمركز المشترك للعمليات وإسناد المهام، للمساعدة في أنشطة الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار.

٥٧ - وتتمثل الأولويات الرئيسية لهذا العنصر خلال فترة ميزانية ٢٠١١/٢٠١٢ فيما يلي: (أ) دعم جهود الحكومة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية في مجالي الإنعاش وإعادة الإعمار؛ (ب) بناء قدرات الدولة على التأهب للطوارئ وتقديم الخدمات العامة الأساسية، مع التشديد بشكل خاص على آليات التنسيق على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات.

٥٨ - ويتعهد العنصر العسكري خطة للاستجابة للكوارث ويضطلع بتنفيذها، وهي تشمل على قوة الرد السريع تتألف من مهندسين عسكريين وقوات أمن، للتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. وسيواصل المهندسون العسكريون دعم الجهود الإنسانية التي تبذلها الحكومة بعد الزلزال، بما في ذلك إصلاح البنية التحتية والحد من المخاطر، وخصوصاً في مخيمات المشردين. وتشمل المهام الهندسية وجهود إصلاح البنية التحتية إزالة الركام ورصف الشوارع وحفر الآبار وإصلاح الطرق والجسور.

٥٩ - وسيتعهد المركز المشترك للعمليات وإسناد المهام مفهوم العمليات الذي تحدّد في أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وإضافة إلى جميع المهام التي كان المركز يقوم بها قبل الزلزال، فسيواصل العمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوفير نقطة دخول واحدة للشركاء في مجال المساعدة الإنسانية لطلب الدعم الهندسي واللوجستي والأمني من البعثة، وتحديد أولويات استخدام موارد البعثة لدعم جهود الإنعاش وإعادة الإعمار.

الإيجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ١-٤ تحسين الحالة الإنسانية وإحراز تقدم نحو الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار وجهود تخفيف حدة آثار الأوبئة والحد من الفقر
- ١-٤-١ زيادة في عدد الأشخاص الذين أعيد توطينهم في أماكن إيواء دائم من المشرّدين داخليا البالغ مجموعهم ١,٣ مليون مشرّداً والذين يعيشون في أماكن إيواء طارئ في مخيمات للمشرّدين داخليا بعد الزلزال. (٢٠١١/٢٠١٢: إعادة توطين ٦٠.٠٠٠ مشرّد على الأقل في أماكن إيواء دائم؛ ٢٠١١/٢٠١٢: إعادة توطين ١,٣ مليون مشرّد في أماكن إيواء دائم)
- ١-٤-٢ زيادة تراكمية في حجم الرُّكام المزال من مجموع الرُّكام الذي خلفه الزلزال والذي يقدر حجمه بنحو ١٥ مليون متر مكعب (٢٠١١/٢٠١٢: من ٤ إلى ٦ ملايين متر مكعب؛ ٢٠١١/٢٠١٢: من ٧,٢ ملايين إلى ١١ مليون متر مكعب)
- ١-٤-٣ زيادة في عدد اللجان البلدية المشاركة في الحد من آثار الكوارث بخطط تنفيذية قائمة للاستجابة للطوارئ (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٨ لجنة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٢٥ لجنة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١٤٤ لجنة)

النواتج

- العمليات اليومية لسريات المهندسين العسكريين للمساعدة في إزالة الرُّكام وفي أنشطة إصلاح البنية التحتية العامة الضرورية لكفالة توفير بيئة آمنة ومستقرة لجهود الإغاثة والإنعاش ولدعم استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشرّدين
- الحفاظ على قدرة للرد السريع للتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة أسبوعياً لضمان كفاءة المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي، بسبل منها عقد اجتماعات تنسيقية بين رئيس الوزراء واللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة أسبوعياً من أجل تنفيذ خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني، وتقييم مدى توافر الأموال وأنشطة المشاريع وتقييم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، بسبل منها عقد اجتماعات مع وزير التخطيط والتعاون الخارجي، ووزير الداخلية، وغيرهما من المسؤولين من كلتا الوزارتين

- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة أسبوعياً لتيسير تنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية والإنعاش وتمكين المعنيين من رصد وتقييم التقدم والنواتج، بسبل منها عقد اجتماعات تنسيقية بين الحكومة، والمسؤولين المحليين للمقاطعات المتضررة من الزلزال ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية
- إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني إلى الحكومة والإدارات المحلية أسبوعياً من أجل بناء القدرات المحلية، وتحسين التأهب للكوارث الطبيعية والأوبئة (مثل الكوليرا)، وإدارة حالات الطوارئ، والقدرة على الاستجابة في جميع المقاطعات الـ ١٠، بسبل منها عقد اجتماعات تنسيقية مع الحكومة، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- تنظيم أنشطة أسبوعية للإعلام والدعوة من أجل توعية الجمهور بأنشطة إعادة توطين المشردين، وإزالة الركام، والمخاطر الطبيعية وإدارة الكوارث دعماً للمؤسسات الوطنية، بسبل منها الوسائط المطبوعة، ووسائط البث، والمسلسلات التلفزيونية لدعم الرسائل الرئيسية، واللوحات الإعلانية، وتوزيع الملصقات وغيرها من المواد المطبوعة ذات الصلة
- إجراء مشاورات يومية مع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري لتنسيق استخدام أصول البعثة وتحديد أولوياته من أجل توفير دعم أممي وهندسي ولوجستي لجهود الإنعاش وإعادة الإعمار والتأهب للطوارئ
- تقديم دعم تقني أسبوعياً إلى أنشطة التوعية بالكوليرا وتخفيف آثارها، التي تضطلع بها البعثة بالتعاون مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز القدرة على الوقاية والاستجابة، بما في ذلك الحملات الإعلامية وتقديم دعم مادي بالشراكة مع مؤسسات الدولة والوكالات المتخصصة

العوامل الخارجية

تقديم الجهات المانحة الموارد المتعهد بتقديمها لصندوق تعمير هايتي؛ وإتاحة قدرة هندسية كافية لإزالة الركام وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية

الموظفون الدوليون								الموظفون المدنيون
مساعد	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(أ)	
متطوعو الأمم المتحدة	أمن عام	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	أمن عام
وكيل أمين عام	مساعد	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير	مدير
وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠								
١٦	١	٩	٦	١	١	٤	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١								
١٦	١	٩	٦	١	١	٤	-	-
صافي التغير								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠								
٧	-	٦	١	-	-	١	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١								
٧	-	٦	١	-	-	١	-	-
صافي التغير								
-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) يشملون الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

العنصر ٥: الدعم

٦٠ - يجسّد عنصر الدعم العمل الذي تقوم به شعبة دعم البعثة، والوحدة المعنية بالسلوك والانضباط، وقسم الأمن في مجال تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية بفعالية وكفاءة، دعماً لتنفيذ ولاية البعثة، عن طريق تقديم نواتج ذات صلة وإدخال تحسينات على الخدمات، وكذلك بتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيجري توفير الدعم للقوة المأذون بها وقوامها ٨ ٩٤٠ فرداً من الوحدات العسكرية، و ٢ ٩٤٠ فرداً من وحدات الشرطة المشكّلة، و ١ ٤٥١ فرداً من شرطة الأمم المتحدة، بمن فيهم ١٠٠ من موظفي السجون المعارين، علاوة على ٦٦٨ موظفاً دولياً، و ١ ٥٣٢ موظفاً وطنياً، و ٢٧٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك الوظائف المؤقتة. وسيضم نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تنفيذ برامج السلوك والانضباط، وإدارة شؤون الموظفين، وإدارة العقود، وخدمات المالية، والمشتريات، وصيانة وتشبيد مرافق المكاتب وأماكن الإقامة، وعمليات النقل الجوي والبري،

والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، وتوفير خدمات الأمن على نطاق البعثة بأكملها.

٦١ - وسيتم في هذه المرحلة صقل عملية إضفاء الطابع اللامركزي على عنصر دعم البعثة في الجزء الأخير من الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، من حيث الإبلاغ والهيكل والاستجابة التشغيلية. وسيجري إنشاء قسم إدارة الممتلكات. كما سيجري نقل الوحدات التي كانت تتبع قسم الخدمات العامة سابقاً إلى الأقسام التي ستبناها في التنظيم الجديد (سيجري نقل وحدة الاستلام والتفتيش، ووحدة التصرف في الممتلكات، ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون إلى قسم إدارة الممتلكات؛ ونقل وحدة السفر والتأشيرات إلى قسم شؤون الموظفين؛ ونقل وحدة إدارة المرافق إلى قسم الهندسة؛ ونقل وحدة البريد والحقيبة الدبلوماسية وإدارة السجلات والمحفوظات إلى قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ ونقل وحدة المطالبات وحصر الممتلكات إلى مكتب مدير دعم البعثة).

٦٢ - وحتى تتمكن الحكومة من التوسع، كما تعترم، في مجمع المطار الذي توجد فيه مرافق البعثة، فسيتم نقل قاعدة اللوجستيات إلى موقع آخر داخل بورت - أو - برانس لإتاحة حيز يكفي لاستيعاب مكاتب كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد أُدرج تمويل مفهوم التصميم الأولي في ميزانية ٢٠١٠/٢٠١١، ويُتوقع أن تبدأ هذه العملية في الربع الأخير من الفترة الحالية.

٦٣ - وفيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين، وإدارة العقود، والمالية والمشتريات، والدعم المقدم إلى متطوعي الأمم المتحدة، وخدمات السفر، وعدد آخر من الخدمات الإدارية التي يجري الآن تجهيزها في مركز الاتصال والدعم المنشأ حديثاً في سانتو دومينغو، تُبذل جهود أكبر لكفالة تقديم هذه الخدمات في حينها وبكفاءة وفعالية، برغم المسافة التي تفصل المركز عن عملائه. فمع توفير وصلة دائمة للتداول عبر الفيديو بين بورت - أو - برانس وسانتو دومينغو، ضاقت هذه الشقة الآن من حيث المسافة والاتصالات. وقام مركز الاتصال والدعم بإنشاء نظام للرد على الاستفسارات يتوافر على مدار الساعة ٧ أيام في الأسبوع، للرد على الطلبات بشأن الخدمات الإدارية، لا سيما الاتصالات الطارئة بعد ساعات العمل. وتجري عملية تسجيل الدخول والخروج بالنسبة للبعثة بشكل مركزي في سانتو دومينغو.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٥ تزويد البعثة بالدعم الإداري واللوجستي والأمني المتسم بالفعالية والكفاءة	١-٥-١ استمرار توفير الخدمات الطبية على مدار ٢٤ ساعة ٧ أيام في الأسبوع لجميع أفراد البعثة في بورت - أو - برانس (٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٢ ساعة، ٦ أيام؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٢٤ ساعة، ٧ أيام؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٢٤ ساعة، ٧ أيام)
	١-٥-٢ استمرار توفير الخدمات الطبية أثناء ساعات العمل وحسب الطلب بعد ساعات العمل لجميع أفراد البعثة في المناطق (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨ ساعات، ٥ أيام؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٨ ساعات، ٥ أيام؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨ ساعات، ٥ أيام)
	١-٥-٣ خفض الإطار الزمني المطلوب لإصدار حقوق امتيازات جمركية إلى ١,٥ يوم (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣ أيام؛ ٢٠١٠/٢٠١١: يومان؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ١,٥ يوم)
	١-٥-٤ تشغيل نظام للرد على الاستفسارات متوافر على مدار الساعة ٧ أيام في الأسبوع في مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو لضمان الرد على الاستفسارات بشأن الخدمات الإدارية في غضون ٤٨ ساعة (٢٠١٠/٢٠١١: ٤٨ ساعة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٣٦ ساعة)

النواتج

- توفير الرعاية الطبية على مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع لجميع أفراد البعثة في بورت - أو - برانس، وعلى مدى ٨ ساعات في ٥ أيام في الأسبوع أثناء ساعات العمل وحسب الطلب بعد ساعات العمل لجميع أفراد البعثة في المناطق
- الإذن بزيادة قدرات الموافقة من أجل تعزيز الاستجابة في جمع طلبات حقوق الامتيازات الجمركية وإصدارها لوكلاء التخليص الجمركي، لإنهاء إجراءات التخليص الجمركي المتعلقة بجميع واردات البعثة من المعدات والعتاد، بما في ذلك المعدات المملوكة للأمم المتحدة، والمعدات المملوكة للوحدات العسكرية، والمعدات المقدمة من مقاولين
- إعادة تنظيم مركز الاتصالات في سانتو دومينغو بحيث يرتبط بإحكام هيكل دعم البعثة اللامركزي في هايتي لتوفير نظام كفاء للرد على الطلبات/الاستفسارات بشأن الخدمات الإدارية (المالية،

وشؤون الموظفين، والمشتريات، وإدارة العقود، وتقديم المشورة إلى الموظفين، ودعم متطوعي الأمم المتحدة، والتدريب المتكامل)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تنفيذ عمليات تمرکز وتناوب وإعادة إلى الوطن لقوة متوسط قوامها ٨ ٩٤٠ فرداً من الوحدات العسكرية، و ٢ ٩٤٠ فرداً من وحدات الشرطة المُشكَّلة، و ١ ٤٥١ فرداً من شرطة الأمم المتحدة (من فيهم ١٠٠ موظف من موظفي السجون المعارين)
- تخزين وتوريد حصص الإعاشة والمياه لقوة متوسط قوامها ٨ ٨١٦ فرداً من الوحدات العسكرية، و ٢ ٩٤٠ فرداً من وحدات الشرطة المُشكَّلة في ٤٠ موقعاً
- تخزين وتوريد ٢٨٠ ٢١٠ لترات من وقود الديزل والكيروسين لأغراض الطهي دعماً لقوة يبلغ قوامها نحو ٢ ٩٤٠ فرداً من الوحدات العسكرية، و ٨٥٥ فرداً من وحدات الشرطة المُشكَّلة، في ٩ مواقع
- تنفيذ برنامج سلوك وانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية في حالة إساءة السلوك

المرافق والهياكل الأساسية

- تشغيل وصيانة ٨٤ مصدراً لإمدادات المياه و ٣٦ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة في ١٥ موقعاً، ومصنعاً لتعبئة المياه في زجاجات في بورت - أو - برانس
- تركيب ٢٠ محطة لمعالجة مياه الصرف في بورت - أو - برانس والمناطق وتشغيلها
- تشغيل وصيانة ٢٦٠ مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة، و ١٠٣ أبراج إنارة مملوكة للأمم المتحدة، و ١٩ مولداً لحام مملوكاً للأمم المتحدة
- صيانة وتجديد ٢٠ كيلومتراً من الطرق الأسفلتية في بورت - أو - برانس و ٥٠ كيلومتراً من الطرق المرصوفة بالحصى على مستوى منطقة البعثة و ٥ جسور
- إنشاء ١٢ خدمة رسم خرائط على شبكة الإنترنت باستعمال خادوم ARCGIS لعملاء البعثة المحددين (أي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفرق النشر البحري ومن شاكلهم)
- صيانة نظام المعلومات الجغرافية بما في ذلك تحديث وإنشاء ٣٥ مجموعة بيانات وإنتاج ١٠ ٠٠٠ خريطة على أساس نظام المعلومات الجغرافية

- صيانة ٥ مهابط للطائرات و ١٢ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر
- صيانة وتشغيل أربعة مواقع حدودية برية وأربعة مواقع حدودية بحرية
- إدارة خدمات المخيمات لإقامة الموظفين في ١٥٠ مبنى من مباني البعثة تضم ٥٠ موقعا عسكريا و ١٩ موقعا لوحدة الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة، و ٤٣ مبنى للموظفين المدنيين و ٩ مبان لشرطة الأمم المتحدة و ٢٩ موقعا تشارك في شغله شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك خدمات التنظيف، ومكافحة الآفات وناقلات الأمراض، وصيانة الأرضيات، وصيانة خزانات التعفين، وغسل الملابس، وإدارة النفايات الصلبة، والتخلص من النفايات الخطرة، وإجراء عمليات الصيانة والتصليل البسيطة للمباني وعمليات الصيانة والتصليل للمحطات والمعدات
- تخزين وتوريد ١٦,٦ مليون لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم لتشغيل ٢٦٠ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ١٠٣ أبراج إنارة مملوكا للأمم المتحدة و ١٩ مولد لحام مملوكا للأمم المتحدة و ٧٦٣ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات

النقل البري

- تشغيل وصيانة ١ ٦١٤ مركبة، منها ١٤ مركبة مدرعة و ٤ مقطورات و ١٣٣ عربية ملحقة بمركبة، في ١١ ورشة في ١١ موقعا
- تشغيل خدمة مكوكية للتنقل اليومي في بورت - أو - برانس طوال أيام الأسبوع لما متوسطه ١ ٢٠٠ فرد (موظفون دوليون ووطنيون، ومتطوعو الأمم المتحدة، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، وضباط الأركان العسكريين وضباط السجون)
- تخزين وتوريد ٨,٠ ملايين لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم من أجل تشغيل ١ ٦١٤ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ٢ ٥١٥ مركبة مملوكة للوحدات

النقل الجوي

- إدارة وتشغيل طائرتين ثابتتي الأجنحة (إحدهما عسكرية والأخرى مدنية) و ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة (٦ عسكرية و ٤ مدنية) في ٥ مهابط للطائرات و ١٢ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر
- تخزين وتوريد ٤,١ ملايين لتر من وقود الطائرات لتشغيل طائرتين ثابتتي الأجنحة و ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة
- صيانة القدرة على نشر الطائرات بصورة متزامنة في ٣ قواعد تشغيل مؤقت في المناطق

- توفير الدعم للعمليات الجوية على مدار الساعة، بما في ذلك عمليات البحث والإنقاذ وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي وعمليات الطيران الليلي والرحلات الجوية للاستطلاع العسكري

النقل البحري

- تشغيل وصيانة ١٦ سفينة بحرية و ١٢ زورقا بروجيا Zodiac (قابلا للنفخ) مملوكا للوحدات
- تخزين وتوريد ٦٤٧ ٥٨٤ لترا من البترين لتشغيل ١٦ سفينة بحرية و ١٢ زورقا بروجيا مملوكا للوحدات

الاتصالات

- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة خدمات ساتلية تتكون من محطتين أرضيتين محوريتين من أجل توفير اتصالات بالصوت واتصالات الفاكس والفيديو ونقل البيانات، و ٢٧ نظاما للمحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدا، و ٤٠ مقسما هاتفيا من أجل توفير الاتصالات الصوتية واتصالات الفاكس والفيديو ونقل البيانات، وخدمات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال لـ ١٥٨ ٣ مستخدما و ١٢٣ وصلة بالموجات المتناهية الصغر
- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة فائقة الترددات تتكون من ٨٢٣ ١ جهازا لاسلكيا نقالا، ٥٦١ ٣ جهازا لاسلكيا يدويا، و ٧٨٠ جهازا لاسلكيا نقالا للربط و ٤٠٠ ٣ جهازا لاسلكيا يدويا للربط
- توفير خدمات الدعم والصيانة لشبكة عالية الترددات تتكون من ٨٩٣ ٨ جهازا لاسلكيا نقالا مزودة بخيار النظام العالمي لتحديد المواقع و ١٣٤ محطة قاعدية (قادرة على نقل البيانات)
- توفير خدمات الدعم والصيانة لـ ١٣ مركزا للاتصالات في جميع أنحاء هايتي
- توفير خدمات الدعم والصيانة لـ ٢٥ موقعا للاتصالات لتعزيز تغطية شبكات الموجات المتناهية الصغر وشبكات الترددات العالية والترددات الفائقة في جميع أنحاء هايتي

تكنولوجيا المعلومات

- توفير خدمات الدعم والصيانة لـ ١٥٩ خادوما و ٦٥٠ ٣ حاسوبا مكتيبيا و ٣٤٦ ١ حاسوبا حرجيا و ١٩٧ طابعة و ٢٥٨ جهاز إرسال رقميا
- دعم وصيانة شبكات المناطق المحلية وشبكات المناطق الواسعة لـ ٤٠٠ ٤ مستخدم

- توفير خدمات الدعم والصيانة لثلاثة مواقع لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (سانتو دومينغو - المستوى الثاني، ومقر البعثة - المستوى الأول، وساحة اللوجستيات - المستوى الأول)

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مستشفى من المستوى الثاني في بورت - أو - برانس و ٣٣ عيادة من المستوى الأول و ٣ مستوصفات تقدم خدمات طبية إلى جميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى في حالات الطوارئ
- رصد المؤشرات الوبائية، مثل حوادث الكوليرا والملاريا ووباء الإنفلونزا وحمى الضنك، وما إلى ذلك، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
- صيانة مختبر مركزي في بورت - أو - برانس و ثلاثة مختبرات أساسية، في كاب هايسيان وغونايف ولي كاي
- تنظيم حملات للوقاية الأمنية تتمثل في تسيير دوريات أمنية يومية تكفل الامتثال لتدابير أمنية مثل إقامة مناطق محظورة أو فرض قيود على الحركة وفي الاستجابة لحالات الطوارئ الأمنية
- تنفيذ الخطة الأمنية القطرية وتحديثها
- التحقيق في جميع الحوادث التي تنطوي على مسؤولية قبل الغير تتحملها البعثة و/أو أفرادها وحوادث المرور على الطرق وفقدان معدات مملوكة للأمم المتحدة وإصابات أو وفيات أفراد البعثة وسوء التصرف

العوامل الخارجية

ستسلم اللوازم والمعدات والخدمات التي تقدمها مصادر خارجية وفقاً لما ينص عليه العقد، ولن تتأثر العمليات سلباً من الكوارث الطبيعية.

الجدول ٦
الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط									
الوظائف المعتمدة للفترة									
٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٢	١	-	٣	١	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة									
٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	١	-	٣	١	-	٤
صافي التغير									
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة									
٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	-	١	٢	١	-	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة									
٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	١	٢	١	-	٣
صافي التغير									
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة									
٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٢	١٥	٤٩	٦٦	٢١٤	-	٢٨٠
الوظائف المقترحة للفترة									
٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	١٥	٤٨	٦٥	٢١٥	-	٢٨٠
صافي التغير									
	-	-	-	-	(١)	(١)	١	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة									
٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	١	١٥	١٧	٢٧	-	٤٤
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة									
٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	١٥	١٧	٢٧	-	٤٤
صافي التغير									
	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز								
الوظائف المعتمدة للفترة								
٢٠١١/٢٠١٠	-	١	-	-	١	٣	٢	٦
الوظائف المقترحة للفترة								
٢٠١٢/٢٠١١	-	١	-	-	١	٣	٢	٦
صافي التغير								
	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة								
٢٠١١/٢٠١٠	-	-	١	-	١	١	-	٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة								
٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	١	١	-	٢
صافي التغير								
	-	-	-	-	-	-	-	-
شعبة دعم البعثة مكتب المدير								
الوظائف المعتمدة للفترة								
٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٥	٧	٢١	٣٤	٢٥	٦٠
الوظائف المقترحة للفترة								
٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٥	٧	٢٠	٣٣	٢٦	٦٠
صافي التغير								
	-	-	-	-	(١)	(١)	١	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة								
٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٢	٤	٢	٩	١	١٠
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة								
٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٢	٤	٢	٩	١	١٠
صافي التغير								
	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الخدمات الإدارية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٨	١٩	٥٥	٨٢	٤٣٧	٣١	٥٥٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٨	١٨	٢٨	٥٤	٤٦٣	٣١	٥٤٨
صافي التغير	-	-	(١)	(٢٧)	(٢٨)	٢٦	-	(٢)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	١٢	١٣	٢٨	٤٣	١٠	١٠٧
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٢	١٣	٢٨	٤٣	١٠	١٠٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات الدعم المتكامل								
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٩	٢٥	١٣١	١٦٥	٣٣١	٩٧	٥٩٣
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٩	٢٥	١١٦	١٥٠	٣٤٦	٩٧	٥٩٣
صافي التغير	-	-	-	(١٥)	(١٥)	١٥	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	١١	١٢	٣٢	٩٢	٣٤	١٨٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١١	١٢	٣٢	٩٢	٣٤	١٨٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع، الدعم								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	٢٧	٦٧	٢٥٦	٣٥١	١٠١١	١ ٤٩٣

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(أ)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المقترحة للفترة								
٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٢٧	٦٦	٢١٢	٣٠٦	١٠٥٤	١٣١
١٤٩١	-	-	-	(١)	(٤٤)	(٤٥)	٤٣	(٢)
صافي التغير								
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة								
٢٠١١/٢٠١٠	-	٣	٢٧	٣١	٧٨	١٣٩	١٦٥	٤٤
٣٤٨	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة								
٢٠١٢/٢٠١١	-	٣	٢٧	٣١	٧٨	١٣٩	١٦٥	٤٤
٣٤٨	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								

(أ) يشملون الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٦٤ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح تحويل وظيفة مساعد إداري واحد (فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

شعبة دعم البعثة

مكتب المدير

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٦٥ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح تحويل وظيفة واحدة لمساعد موارد بشرية (من فئة الخدمة الميدانية) في مكتب المنسق الإقليمي (العمليات والإدارة) إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان ٢٨ وظيفة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٦ وظيفة

٦٦ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح إلغاء وظيفة موظف معاون لإدارة العقود (ف-٢) ووظيفة مساعد لشؤون الاستلام والفحص (فئة الخدمة الميدانية) وتحويل ٢٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية (٦ وظائف مساعدين إداريين ووظيفتي مساعدين لشؤون الميزانية ووظيفة لمساعد مالي و ٥ وظائف مساعدين للموارد البشرية و ٣ وظائف مساعدين لمستشار الموظفين ووظيفة مساعد للرعاية الاجتماعية و ٣ وظائف لمساعد شؤون المشتريات ووظيفة مساعد لمراقبة الجودة ووظيفة مساعد لخدمات المطاعم ووظيفة مساعد لاستلام البريد ووظيفتا مساعدين لإدارة العقود) إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة.

خدمات الدعم المتكامل

الموظفون الدوليون: نقصان ١٥ وظيفة

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٥ وظيفة

٦٧ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ بشأن مواعمة شروط الخدمة الميدانية، يُقترح تحويل ١٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية (٤ وظائف لمساعدين إداريين ووظيفة مساعد لشؤون الميزانية ووظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات ووظيفة لميكانيكي مولّدات ووظيفة مساعد لشؤون الوقود ووظيفة فني مركبات و ٣ وظائف مساعدين لشؤون المعدات المملوكة للوحدات ووظيفة مساعد لشؤون الممتلكات والجرد ووظيفتي مساعد لشؤون الإمدادات) إلى وظائف وطنية من فئة الخدمة العامة.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

الفرق		التكاليف المقدرة (٢٠١٢-٢٠١١)	المخصصات (٢٠١١-٢٠١٠)	النقطة (٢٠١٠-٢٠٠٩)	الفئة
المبلغ	النسبة المئوية				
(٢)÷(٤)=(٥)	(٢)-(٣)=(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
-	-	-	-	-	المراقبون العسكريون
(٧,٠)	(١٧ ٠٨٤,٩)	٢٢٦ ٩٩٠,٣	٢٤٤ ٠٧٥,٢	١٩٦ ٩٥٠,٥	الوحدات العسكرية
٢,٨	٢ ٢٢٥,١	٨٠ ٦٨٥,١	٧٨ ٤٦٠,٠	٦٠ ٠٧١,٨	شرطة الأمم المتحدة
(١٥,٦)	(١١ ٥٠١,٠)	٦٢ ٣٠٥,١	٧٣ ٨٠٦,١	٣٨ ٢٨٤,٧	وحدات الشرطة المشكّلة
(٦,٧)	(٢٦ ٣٦٠,٨)	٣٦٩ ٩٨٠,٥	٣٩٦ ٣٤١,٣	٢٩٥ ٣٠٧,٠	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون					
١٣,٧	١١ ٤٧١,٧	٩٥ ٢٦٤,١	٨٣ ٧٩٢,٤	٩٧ ٢٤١,٧	الموظفون الدوليون
١,٥	٥٢٨,٦	٣٤ ٨٣٨,٣	٣٤ ٣٠٩,٧	٣٥ ٧٦٨,٩	الموظفون الوطنيون
(٨,٤)	(١ ١٤٩,٤)	١٢ ٥٧١,٢	١٣ ٧٢٠,٦	١١ ٦٠٢,٨	متطوعو الأمم المتحدة
١٧,٩	٤ ٥٨٢,٦	٣٠ ١٨٩,٠	٢٥ ٦٠٦,٤	٣ ٣٨٧,٢	المساعدة المؤقتة العامة
٩,٨	١٥ ٤٣٣,٥	١٧٢ ٨٦٢,٦	١٥٧ ٤٢٩,١	١٤٨ ٠٠٠,٦	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية					
-	-	٤ ٦٣٥,٠	٤ ٦٣٥,٠	٨١٦,٣	الأفراد المقدمون من الحكومات
-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيون
(٤,٥)	(٢٩,٥)	٦٢٦,٤	٦٥٥,٩	١٩٣,٢	الخبراء الاستشاريون
(٩,٦)	(٨١٧,٨)	٧٧٤٥,٣	٨ ٥٦٣,١	٨ ٢٤٠,٠	السفر في مهام رسمية
٢,١	٢ ٩٤١,٧	١٤١ ٢٤٩,٠	٣٨ ٣٠٧,٣	١١٨ ٩٠٨,٦	المرافق والهياكل الأساسية
(٤٩,٣)	(١٣ ١٥٦,٤)	١٣ ٥١٥,٦	٢٦ ٦٧٢,٠	١٩ ٧٥٦,٠	النقل البري
(٦,٦)	(١ ٩١٠,٦)	٢٦ ٩٦٤,٢	٢٨ ٨٧٤,٨	٢٧ ١٥٩,٧	النقل الجوي
(١٥,٤)	(١٧٥,٧)	٩٦٤,٥	١ ١٤٠,٢	٤٢٥,٠	النقل البحري
(١٠,٧)	(٣ ٦٨٣,٦)	٣٠ ٧٩٥,٨	٣٤ ٤٧٩,٤	٣٥ ٥٠٦,٧	الاتصالات
(٤١,٨)	(٤ ٩١٠,٣)	٦ ٨٣٣,٤	١١ ٧٤٣,٧	١٥ ٥١٨,٦	تكنولوجيا المعلومات
(٨,١)	(٧٦٨,٠)	٨ ٦٥٨,٨	٩ ٤٢٦,٨	٧ ١٠٤,٤	الخدمات الطبية
٤,٤	٢٠٩,٠	٤ ٩٠٩,٤	٤ ٧٠٠,٤	٣ ٠٦٦,٣	المعدات الخاصة

الفئة	النفقة		المخصصات		التكاليف المقدرة		الفرق	
	(٢٠١٠-٢٠٠٩)	(٢٠١١-٢٠١٠)	(٢٠١١-٢٠١٠)	(٢٠١٢-٢٠١١)	المبلغ	النسبة المئوية	(٢)÷(٤)=(٥)	(٢)-(٣)=(٤)
	(١)	(٢)	(٣)					
السلوالم، والخدماء، والمعاءاء الأءراء	٣٠ ٧٣٨,٢	٢٣ ٣٥٨,٤	١٣ ٠٦٤,٥		(١٠ ٢٩٣,٩)	(٤٤,١)		
مشاريع الأءر السراء	٣ ٠٠٠,٠	٧ ٥٠٠,٠	٧ ٥٠٠,٠		-	-		
المءموء الفرءى	٢٧٠ ٤٣٣,٠	٣٠٠ ٠٥٧,٠	٢٦٧ ٤٦١,٩		(٣٢ ٥٩٥,١)	(١٠,٩)		
إءمالى الاءءاءاء	٧١٣ ٧٤٠,٦	٨٥٣ ٨٢٧,٤	٨١٠ ٣٠٥,٠		(٤٣ ٥٢٢,٤)	(٥,١)		
الإراءاء المءاءة من الاقاءاء الإلزاماء من مرءباء الموظفاء	١٤ ١٥٢,٨	١٧ ٣١٤,٦	١٨ ٠٧٠,٠		٧٥٥,٤	٤,٤		
صافى الاءءاءاء	٦٩٩ ٥٨٧,٨	٨٣٦ ٥١٢,٨	٧٩٢ ٢٣٥,٠		(٤٤ ٢٧٧,٨)	(٥,٣)		
الاءراء العفاءة (المءراءة فى المفاءة)	-	-	-		-	-		
مءموء الاءءاءاء	٧١٣ ٧٤٠,٦	٨٥٣ ٨٢٧,٤	٨١٠ ٣٠٥,٠		(٤٣ ٥٢٢,٤)	(٥,١)		

باء - الأراءاء ءفر المءراءة فى المفاءة

٦٨ - اءراء فىما فلى القفمة المءراءة للأراءاء ءفر المءراءة فى المفاءة عن الفءراء المءاءة من ١ اءموز/فولفه ٢٠١١ إلى ٣٠ ءزراء/فونفه ٢٠١٢:

(بآلاف ءولاءاء الولافاء المءاءة)

الفئة	القفمة المءراءة
اءفاء مركز القواء ^(١)	٥ ٣٧٨,٦
الاءراء العفاءة (ءفر المءراءة فى المفاءة)	-
المءموء	٥ ٣٧٨,٦

(أ) القفمة المءراءة لاسءءءار الأراضى والأماكن المءاءة من الءكومة.

ءفم - المكاسب الناءءة عن زفاءة الكفاءة

٦٩ - اءاءء الأكاءف المءراءة للفاءة من ١ اءموز/فولفه ٢٠١١ إلى ٣٠ ءزراء/فونفه ٢٠١٢ فى الءسباء مباءراء اءفسفن الكفاءة الأالفة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٤٠ ٩٥٠,٤
وحدات الشرطة المشكلة	١٠ ٠٢٣,٤
المجموع الفرعي	٥٠ ٩٧٣,٨
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	٢٦ ٩٦٣,٩
الاتصالات	١٠ ٤٩٦,٢
الخدمات الطبية	٦ ٤٥٢,٨
لمعدات الخاصة	٤ ٨٩٤,٢
المجموع الفرعي	٤٨ ٨٠٧,١
المجموع	٩٩ ٧٨٠,٩
العوامل المتعلقة بالبعثة	
النسبة المئوية	تاريخ النفاذ تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة	
عامل الظروف البيئية القاسية	١,١ ١ تموز/يوليه ٢٠١١ -
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣ ١ تموز/يوليه ٢٠١١ -
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	١,٠ ١ تموز/يوليه ٢٠١١ -
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي	
عامل النقل الإضافي	٥,٠٠-٠,٠٠

واو - التدريب

٧٤ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
الخبراء الاستشاريون	
استشاريو التدريب	٦٢٦,٤
السفر في مهام رسمية	
السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب	١ ١٢٠,٢

المبلغ المقدر	الفئة
٦٢٠,٧	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٢٣٦٧,٣	رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
	المجموع

٧٥ - يرد فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مقارنة بالفترات السابقة:

عدد المشاركون

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
١٤٦	١٣٤٥	١٦٠٦	١٠١	٢٠٣٤	٢٥٤٤	٦٣٢٢	١٠١٨	٢٣٤١
٦٤	٣٨١	٩٢	٢	٩٩	٢٨	-	١٢	-
٢١٠	١٧٢٦	١٦٩٨	١٠٣	٢١٣٣	٢٥٧٢	٦٣٢٢	١٠٣٠	٢٣٤١

(أ) يشمل المشاركون الأمم المتحدة للوحستيات في برينديزي، إيطاليا، ومن خارج منطقة البعثة.

٧٦ - تعزى في الأساس الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالتدريب الداخلي إلى ارتفاع عدد حلقات العمل التدريبية المتعلقة بالتدريب الإلزامي ومنح الشهادات في مجالات النقل الجوي والنقل البري والسلامة والاتصالات السلوكية واللاسلكية والخدمات الطبية وإدارة الإمدادات والممتلكات.

٧٧ - وتعكس الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالتدريب الخارجي انخفاضاً في الدورات التدريبية المنظمة خارج منطقة البعثة يعزى إلى انخفاض في عدد أفراد البعثة المشاركين في البرامج التدريبية.

زاي - الحد من العنف الأهلي

٧٨ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للحد من العنف الأهلي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات أخرى	٩ ٠٠٠
المجموع	٩ ٠٠٠

٧٩ - يُقترح أن يستمر برنامج البعثة الموسع للحد من العنف الأهلي، الذي تبلور بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بنطاق ومستوى التمويل ذاته الذي يتيح المجال لتدعيم المكاسب المتحققة إزاء الانزلاق مجدداً إلى العنف في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وقد زاد وجود عدد كبير من مخيمات المشردين داخلياً من تفاقم الظروف الهشة والأوضاع الأمنية في المجتمعات المحلية الفقيرة المجاورة.

٨٠ - وما زالت مشاريع الحد من العنف المجتمعي تؤدي دوراً مجدياً في نزع فتيل التفاعلات في الأحياء ومخيمات المشردين داخلياً المتضررة من العنف. وسيؤدي التوقف التدريجي عن تنفيذ هذه الأنشطة، دون إدخال تحسينات اجتماعية - اقتصادية ملموسة، إلى احتمال زعزعة الاستقرار في تلك المناطق. ومع ذلك، فإنه من أجل تعزيز الملكية الوطنية والاستدامة، خاصة وأن هايتي تنتقل إلى مرحلة إعادة الإعمار، سيكون من المهم أن تسلم حافظة المشاريع إلى الشركاء المنفذين الوطنيين والدوليين. ويعكف قسم الحد من العنف الأهلي على وضع خطة عمل لتيسير وتدعيم عملية التسليم تنفذ من خلال عقد ما يزيد عن ١٠٠ دورة منتظمة لمنتديات المجتمعات المحلية في جميع الأحياء المتلقية للمساعدة في مجال الحد من العنف الأهلي. وتجمع هذه المنتديات ممثلي المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والشرطة الوطنية والشركاء المنفذين المعنيين الوطنيين والدوليين. وستحدد، في سياق الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، مجموعة مختارة من المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني القادرة والموثوق بها وستعرض على مجتمع المانحين لمواصلة الأنشطة.

٨١ - ومن أجل التوصل إلى فهم أفضل لأثر برنامج الحد من العنف الأهلي في البيئة الأمنية المتغيرة باستمرار، تعكف أيضاً بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على تحديد أفضل الممارسات وجمع البيانات والتعليقات النوعية على إثر مشاريع الحد من العنف الأهلي من أجل تقييم البرنامج. وبناء على هذه الممارسة، ستعزز البعثة نهجها إزاء المجتمعات المحلية وفيما يتصل بالجهات الفاعلة الدولية الأخرى على حد سواء.

٨٢ - ويُقترح مواصلة الإبقاء على الاحتياجات من الموارد التي تخصص لبرامج الحد من العنف الأهلي عند مبلغ ٩ ملايين دولار للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وهو مبلغ مطابق للاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتعتزم البعثة تنفيذ ما مجموعه ٤٦ مشروعاً يكون من ضمنها ٣٠ مشروعاً يحتاج إلى يد عاملة مكثفة ويولد دخل لـ ٤٢ ٠٠٠ شاب ورجل وامرأة معرضين للخطر. وستشمل المشاريع، من بين أمور أخرى، ستة مشاريع كثيفة اليد العاملة (بشأن تحسين الأحياء وإصلاح القنوات وتحويل مجراها) سينفذها العنصر العسكري؛ وأربعة مشاريع للتدريب على المهارات الفنية لفائدة ٤٨٠ شاباً ومسجوناً معرضين للخطر؛ وأربعة مشاريع لبدء تشغيل المؤسسات الصغيرة وتنسيب المتدربين المهنيين لصالح ٤٦٨ من الشباب والنساء؛ وأربعة مشاريع لمنع العنف القائم على نوع الجنس وحماية الأطفال مخصصة لـ ٣ ٠٠٠ طفل من أطفال الشوارع و ٦ ٠٠٠ امرأة من النساء ضحايا العنف، ومشروع للمعونة القانونية يتعلق بدعم النظام الوطني للمعونة القانونية الذي سيتناول الاحتجاز المطول في السجون والعنف القائم على نوع الجنس وحماية الأطفال والحالة المدنية و ٣ مشاريع لتوعية الجمهور والوساطة المجتمعية لدعم عمل منظمات المجتمعات المحلية من أجل تعزيز التنسيق بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، سيتيح التمويل المجال أيضاً أمام ٤٠ حملة لتوعية الجمهور والإعلام من أجل الحد من العنف.

حاء - مشاريع الأثر السريع

٨٣ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالمقارنة مع الفترات السابقة: (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (الموارد الفعلية)	٣ ٠٠٠	١٤٣
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (الموارد المعتمدة)	٧ ٥٠٠	١٩٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الموارد المقترحة)	٧ ٥٠٠	٢٠٠

٨٤ - وما زالت آثار وعواقب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ واضحة في جميع أنحاء البلاد. ومع أن صرف أموال المانحين لصالح هايتي من خلال كل من اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري والاتحاد الأوروبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية قد

سجل زيادة هامة، فإن الأرباح الكبيرة والعامة لأنشطة إعادة الإعمار لا يستفيد منها بعد جميع المتضررين.

٨٥ - وما فتئت مشاريع الأثر السريع التي لا تعد وسيلة شديدة الأهمية في تعزيز عملية بناء الثقة فحسب، بل أيضاً أداة فعالة من حيث التكلفة في سد الثغرات في أنشطة الإنعاش التي تنفذ في مجالات ذات صلة بإعادة البناء المؤسسي والإقليمي، حيث تتمتع البعثة بميزة نسبية حلية. وستبقى الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى الحكومة عبر مشاريع الأثر السريع قائمة ما لم تتحقق نتائج عملية من جراء آثار تنفيذ المشاريع الكبيرة في خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني، الممولة عن طريق اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي و/أو الآليات الأخرى.

٨٦ - ويقترح الإبقاء على الموارد المخصصة لمشاريع الأثر السريع عند مبلغ ٧,٥ ملايين دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وسيغطي التقدير المقترح نفقات تنفيذ ٩٥ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع المتعلقة بالهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية و ٧٠ مشروعاً بشأن أسباب المعيشة وإيجاد فرص للعمل و ٣٥ مشروعاً بشأن التدريب وبناء القدرات. وحيثما تحتاج المشاريع إلى المزيد من التمويل لبلوغ الأهداف، سيلتمس تمويل مشترك من الشركاء والجهات المانحة وصندوق إعادة إعمار هايتي. وستعتمد مشاريع الأثر السريع بعد التشاور مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة لتحديد الثغرات في أنشطة الإنعاش ومنع الازدواجية في الجهود.

ثالثاً - تحليل الفروق^(٢)

٨٧ - يرد في المرفق الأول - باء من هذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المطبقة في ما يخص تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. وتظل المصطلحات المستخدمة نفسها الواردة في التقارير السابقة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوحدات العسكرية
(٧,٠٪)	(١٧ ٠٨٤,٩)	

(٢) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ما لا يقل عن ٥ في المائة، أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٨٨ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسداد التكاليف القياسية إلى الحكومات المساهمة بقوات عن المعدات المملوكة للوحدات نتيجة لتنقيح التقديرات المتصلة بالأفراد العسكريين الإضافيين الذين نشروا بعد وقوع الزلزال، مقارنة بتقديرات أسبق للفترة ٢٠١٠/٢٠١١؛ و (ب) انخفاض متوسط تكاليف السفر لأغراض التناوب، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ و (ج) استبعاد الاعتماد المتعلق بشحن المعدات ونشرها، نظراً لتوقع استكمال النشر في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

شرطة الأمم المتحدة	(٢ ٢٢٥,١)	(٢,٨٪)
--------------------	-----------	--------

• الإدارة: مدخلات إضافية دون تغير النواتج

٨٩ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة، استناداً إلى افتراض النشر الكامل لـ ٣٥١ من ضباط شرطة الأمم المتحدة (باستثناء ١٠٠ من موظفي السجون مصنفين على أنهم أفراد مقدمون من الحكومات) في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، في حين استند اعتماد الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى النشر التدريجي لـ ٢٠٠ ضابط شرطة إضافي أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٢٧ (٢٠١٠). واستناداً إلى أنماط النشر الأخيرة، تراعي التكاليف المقدرة عامل تأخير نشر قدره ٥ في المائة بالمقارنة مع عامل قدره ٦ في المائة مطبق في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وحدات الشرطة المشكّلة	(١١ ٥٠١,٠)	(١٥,٦٪)
-----------------------	------------	---------

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٠ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض متوسط التكاليف المتعلقة بالسفر لأغراض التناوب، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ و (ب) استبعاد الاعتماد المتعلق بشحن المعدات ونشرها، استناداً إلى توقع استكمال نشر المعدات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١؛ و (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسداد التكاليف القياسية للمعدات الرئيسية الناجمة عن تنقيح التقديرات استناداً إلى مشروع مذكرات التفاهم الموقع عليها بالمقارنة بتقديرات أسبق للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الموظفون الدوليون
١١ ٤٧١,٧	٪١٣,٧	

• معايير التكاليف: تنفيذ الترتيبات التعاقدية الجديدة

٩١ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين الناجمة عن تغيير أساس التقدير إلى ٩٠,٤ في المائة من صافي المرتبات بالمقارنة مع ٦٩ في المائة من صافي المرتبات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ويراعي الفرق أيضا تطبيق عامل شواغر قدره ١٠ في المائة، بالمقارنة مع عامل قدره ١٤ في المائة مطبق في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الموظفون الوطنيون
(٥٢٨,٦)	(٪١,٥)	

• الإدارة: زيادة في المدخلات دون تغير النواتج

٩٢ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى اقتراح توفير ٥٤ وظيفة إضافية للموظفين الوطنيين.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		متطوعو الأمم المتحدة
(١ ١٤٩,٤)	(٪٨,٤)	

• الولاية: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٣ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات الناجم عن تطبيق عامل شواغر قدره ١٠ في المائة، بالمقارنة مع عامل قدره ٨ في المائة مطبق في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المساعدة المؤقتة العامة
٤ ٥٨٢,٦	٪١٧,٩	

• معايير التكاليف: تنفيذ الترتيبات التعاقدية الجديدة

٩٤ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين الناجمة عن تغيير أساس التقدير إلى ٩٠,٤ في المائة من صافي مرتبات الموظفين الدوليين، بالمقارنة مع ٦٩ في المائة من صافي المرتبات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ويقابل

الاحتياجات الإضافية جزئياً تطبيق عامل شواغر قدره ٣٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين بالمقارنة مع عامل قدره ١٥ في المائة مطبق في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وعامل قدره ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين بالمقارنة مع عامل قدره ٦ في المائة مطبق في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتعكس التكاليف المقدرة اعتماد مخصص لـ ١٩٣ وظيفة دولية و ٢٤٥ وظيفة وطنية لفترة التسعة أشهر من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، استناداً إلى توقع استكمال الاحتياجات من القدرة الاحتياطية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		السفر في مهام رسمية
(٨١٧,٨)	(٩,٦٪)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٥ - يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر والتكاليف المتصلة به الناجمة عن انخفاض عدد الموظفين المؤقتين الذين سيوفدون في إطار عمليات التكليف بمهام مؤقتة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وقابلت الفرق جزئياً احتياجات إضافية تتعلق ببرامج التدريب خارج منطقة البعثة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المرافق والهياكل الأساسية
٢ ٩٤١,٧	٢,١٪	

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

٩٦ - ينجم الفرق في المقام الأول عن الاحتياجات الإضافية المتعلقة بما يلي: (أ) الوقود والزيوت ومواد التشحيم، نظراً لتنفيذ عقد الإنجاز الكلي المتعلق بالوقود والزيادة المتوقعة في استهلاك الوقود إلى ١٦,٦ مليون لتر في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، بالمقارنة مع ١١ مليون لتر في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١؛ و (ب) المرافق العامة، نظراً لزيادة عدد المباني. ويقابل الفرق جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتصلة باقتناء المرافق الجاهزة والمعدات الكهربائية والمولدات وصهاريج المياه وخزانات التفسخ بالاستناد إلى توقع استكمال عمليات الاقتناء في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، فضلاً عن استبعاد توفير اعتماد للإقامة في السفينة البحرية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		النقل البري
(١٣ ١٥٦,٤)	(٤٩,٣٪)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى استبعاد الاعتماد المخصص لاقتناء مركبات ومعدات لورش تصليح المركبات، استنادا إلى توقع استكمال عمليات الاقتناء في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتقابل الفرق جزئيا احتياجات إضافية تتصل بتنفيذ عقد الإنجاز الخاص بالوقود.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
(١ ٩١٠,٦)	(٦,٦٪)
النقل الجوي	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٨ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار طائرات الهليكوبتر وتشغيلها، وتقابلها جزئيا احتياجات إضافية تتصل بتنفيذ عقد الإنجاز الخاص بالوقود.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
(١٧٥,٧)	(٤,١٥٪)
النقل البحري	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٩ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم المتعلقة بـ ١٦ زورق دورية مملوكة للوحدات، استنادا إلى أنماط الاستهلاك الأخيرة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
٣ ٦٨٣,٦	١٠,٧٪
الاتصالات	

الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٠٠ - يعزى الفرق أساسا إلى: (أ) انخفاض الاحتياجات من الاتصالات والمعدات حيث رصد اعتماد فقط لاستبدال المعدات التي لا يمكن تصليحها اقتصاديا؛ و (ب) استبعاد توفير اعتماد لاقتناء معدات إعلام استنادا إلى توقع استكمال عمليات الاقتناء في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
(٤ ٩١٠,٣)	(٨,٤١٪)
تكنولوجيا المعلومات	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٠١ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى انخفاض نسبة اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات، استناداً إلى توقع استكمال عمليات الاقتناء في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشؤون الطبية	(٧٦٨,٠)	(٨,١)٪
---------------	---------	--------

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٠٢ - يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باللوازم والخدمات الطبية استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة. وإضافة إلى ذلك، ينجم الفرق عن انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسداد التكاليف القياسية المتعلقة بالاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المعدات الخاصة	٢٠٩,٠	٤,٤٪
----------------	-------	------

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٠٣ - يعزى الفرق إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بسداد التكاليف القياسية للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة المتعلقة بالاكتفاء الذاتي واقتناء جهاز لتخطيط القلب بدلاً عن وحدة تخطيط تالفة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	(١٠ ٢٩٣,٩)	(٤٤,١)٪
----------------------------------	------------	---------

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

١٠٤ - يعزى الفرق في المقام الأول إلى استبعاد الاعتمادات المتعلقة بدعم مكتب المبعوث الخاص، وكذلك الدعم المباشر لحكومة هايتي، التي أدرجت في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

المقرر/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب
الأمين العام أن يعزز الرقابة على الالتزامات (الفقرة ١٥).	لجنة استعراض، تتألف من مدير دعم البعثة، ورئيس خدمات الدعم المتكامل، ورئيس الخدمات الإدارية، وكبير موظفي الميزانية، وكبير الموظفين الماليين، لدراسة جميع الالتزامات غير المصفاة وتحديد الالتزامات الصحيحة التي يتعين الإبقاء عليها.

(القرار ٢٥٦/٦٥)

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب
تطلب إلى الأمين العام كفالة أن توضع الميزانيات المقترحة لحفظ السلام على أساس الولاية التشريعية لكل منها (الفقرة ٨)	يُبدل كل جهد ممكن لمواءمة الموارد مع الاحتياجات التشغيلية التي تدعم ولاية البعثة.
تطلب إلى الأمين العام أن يعجل بعملية استقدام الموظفين من أجل ملء الشواغر على وجه السرعة وبشكل فعال، ولا سيما الشواغر في الوظائف الوطنية المؤقتة (الفقرة ١٢).	أقامت البعثة فريق نمور تحقيقا لغرض وحيد يتمثل في التعجيل بعملية استقدام الموظفين. وإضافة إلى ذلك، يؤخذ المرشحون المحتملون من قائمة المرشحين المقبولين الخاصة بمجلس الاستعراض المركزي في الميدان وتُقدّم عروض التوظيف.
تطلب إلى الأمين العام كفالة أن تعمل البعثة على زيادة فرص الشراء من البائعين المحليين (الفقرة ١٣).	يُبدل كل جهد ممكن لتشجيع المشاركة النشطة للبائعين المحليين.
تطلب إلى الأمين العام أن يكفل الاستخدام الفعال والسريع والكامل للمبلغ الإجمالي المخصص للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (الفقرة ١٤).	ساعدت الموافقة الاستثنائية على زيادة الحد الأدنى للمشاريع السريعة الأثر من ٢٥ ٠٠٠ دولار إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار في دفع العملية إلى الأمام. ويُبدل كل جهد ممكن لإنجاز المشاريع في الوقت المحدد وقد شُرع في اتخاذ إجراءات المتابعة لاستعراض المشاريع التي نُفذت.
تطلب إلى الأمين العام أن يستعرض، عند تقديم مقترحاته للميزانية المقبلة للبعثة، الاحتياجات القائمة على أرض الواقع فيما يتعلق بالمشاريع السريعة الأثر استعراضا تاما، مع مراعاة المبادئ التوجيهية ذات الصلة لإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة بشأن المشاريع السريعة الأثر (الفقرة ١٥).	يُبدل كل جهد ممكن لاستعراض تقييم الاحتياجات بشأن المشاريع السريعة الأثر، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر.

المقرر/الطلب	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقرر/الطلب
تطلب إلى الأمين العام أن يعزز التنسيق فيما بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، في عدة أمور منها معالجة الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ غير المتوقعة مثل الحالة الناجمة عن تفشي وباء الكوليرا (الفقرة ١٦).	يُبدل كل جهد ممكن في هذا الصدد من أجل بلورة اتفاق للخدمات المشتركة يواصل تعزيز التنسيق بين البعثة ومختلف كيانات الأمم المتحدة في هايتي.
تطلب إلى الأمين العام استخدام الموارد المتاحة لتقديم الخبرة اللوجستية والتقنية من أجل مساعدة حكومة هايتي، وفقا للتكليف الوارد في قرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، بما يكفل الاضطلاع على وجه السرعة بالأنشطة في هذا الصدد (الفقرة ١٩).	وقعت جميع الأطراف مذكرة التفاهم المتعلقة بدعم حكومة هايتي وتم التعجيل بجهود الدعم.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/64/660)

الطلب/التوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ الطلب/التوصية
ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة من أجل تحسين عرض الميزانية، وتطلع إلى تحسينه باستمرار. بيد أن اللجنة ترى أنه ينبغي القيام بالمزيد لتطوير الفرع المتعلق بافتراضات التخطيط حتى يتضمن سردا أكثر يسرا من شأنه أن يعرض بشكل أوضح إجمالي الاحتياجات من الموارد والجوانب البرنامجية، ولا يقتصر في تناوله على المبادرات المقررة فحسب، بل يتناول أيضا أوجه الربط بالاحتياجات التشغيلية الراهنة (الفقرة ١٦).	تعكس افتراضات التخطيط الواردة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ رؤية استراتيجية تتناول النقاط التالية: (أ) التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة منذ عام ٢٠٠٤ وأولوياتها الرئيسية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١، عملا بقراري مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠)؛ (ب) البيئة التشغيلية الحالية، المقرر أن تستمر خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١؛ (ج) الجوانب البرنامجية الفنية للمبادرات المقررة، والموارد المتاحة حاليا، والأنشطة المزمع الاضطلاع بها خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١؛ (د) الإنجازات التي تحققت منذ بدء توفير القدرة الاحتياطية المؤقتة للبعثة في أعقاب الزلزال؛ (هـ) أوجه الترابط بين الموارد والجوانب البرنامجية الفنية المتوقعة لفترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١؛ (و) القرارات الإدارية الأساسية التي من شأنها أن تؤثر على استخدام الموارد العسكرية والشرطية والمدنية، فضلا عن تمويل البرامج الفنية. وإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات الواردة في

افتراضات التخطيط تسلط الضوء على القرارات الإدارية المتصلة بتوفير الخبرات اللوجستية والتقنية لحكومة هايتي كما نص على ذلك قرارا لمجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، وعلى أوجه التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في دعم جهود تقديم المساعدة الإنسانية وتحقيق الانتعاش.

الميزة القائمة على النتائج هي المنهجية المستخدمة، وهي تربط بين الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج من جهة، والاحتياجات من الموارد من جهة أخرى. وتشمل مشاريع البعثة المتعددة السنوات مقترحا لتشييد دار للأمم المتحدة ومخيم إيواء يتسع لـ ٥٠٠ شخص. ويتضمن كل مشروع ثلاث مراحل منفصلة (الخدمات الاستشارية، والشراء، والتشييد)، ويجري تخصيص الموارد ومواءمتها حسب كل مرحلة على حدة.

تُبدل كل الجهود الممكنة لتحديد سبل تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة حيثما كانت، بغض النظر عن العنصر المعني. وتشجّع العناصر الفنية بصفة خاصة على تحديد سبل تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. ويُعرّف مصطلح "المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة" بأنه الموارد غير المنفقة الناتجة عن نقصان في الموارد المخصصة لنفس الناتج أو عن زيادة في الناتج المقرر لنفس الكمية من الموارد.

تُبدل كل الجهود الممكنة لتقديم تبرير كامل لمناقلة الأموال بين أوجه الإنفاق الرئيسية.

خلصت اللجنة الاستشارية، إجمالاً، إلى أن عرض الميزانيات المقترحة يميل بشدة إلى تقديم معلومات عن أوجه الإنفاق بدلا من تقديم وصف واضح للأنشطة المزمعة والموارد اللازمة لتنفيذها. وفيما يتعلق بدعم البعثة، ينبغي تقديم معلومات واضحة عن مشاريع الهندسة والهياكل الأساسية المتعددة السنوات وكيفية مواءمة الموارد المطلوبة مع برنامج عمل هذه المشاريع (الفقرة ١٧).

لا تزال اللجنة تعتقد أن من الممكن توسيع نطاق الكفاءة ليشمل عناصر أخرى. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة استمرار الافتقار إلى تحديد واضح للعناصر التي تشكل مكسبا في الكفاءة. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة أن من الواجب التمييز بين الوفورات - التي هي في جوهرها تخفيضات في التكاليف تحققت بواسطة تدابير كفاءة - ونقصان الإنفاق، الذي قد يعكس حالات تأخر تنفيذ الأنشطة المبرمجة أو عدم تنفيذها. وتلاحظ اللجنة تعريف المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة الذي يقدمه الأمين العام. وترى اللجنة إجمالاً أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة تعني تحقيق النتيجة نفسها بموارد أقل (الفقرة ٢٠).

تكرر اللجنة توصيتها بأن تتضمن تقارير الأداء في المستقبل شرحاً أوفى للمناقلات بين أوجه الإنفاق الرئيسية التي يأذن بها المراقب (الفقرة ٢٢).

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

سيكون من المطلوب توفير القدرة الاحتياطية للبعثة لمدة سنتين. وفي هذا الصدد، أنشئت جميع الوظائف المؤقتة لفترة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وشُرح دواعي التمديد لكل وظيفة من الوظائف المؤقتة لما بعد حزيران/يونيه ٢٠١١ في ميزانية البعثة المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ استناداً إلى استمرار الاحتياجات التشغيلية.

وبنهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، يُقترح إلغاء عدد من الوظائف المؤقتة (مدير الشؤون السياسية، مد-٢؛ ومستشار خاص أقدم، مكتب الممثل الخاص للأمين العام، مد-١؛ وموظف تنسيق أقدم، مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، ف-٥؛ وموظف عمليات، ف-٤؛ وموظف للشؤون الانتخابية، ف-٤).

وبسبب الزلزال، خسر البلد بشكل مفاجئ ثلث موظفيه المدنيين البالغ عددهم ٦٠٠٠ موظف. وبسبب الأضرار التي لحقت بمفوضيات الشرطة والسجون والمحاكم، فإن نظام العدالة وسيادة القانون قد ازدادا ضعفاً. ولمواصلة تقديم الدعم إلى حكومة هايتي، في جهودها الرامية إلى بناء قدراتها في مجال سيادة القانون، فإنه من اللازم الإبقاء على عدد من الوظائف المنشأة في إطار القدرة الاحتياطية للبعثة في أعقاب الزلزال. وتشمل هذه الوظائف، على سبيل المثال لا الحصر، الوظائف المنشأة في قسم العدالة ووحدة السجون ومكتب مفوض الشرطة.

وسيحتمل عنصر الدعم إلى جميع وظائفه المؤقتة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، لأنه ما فتئ يستخدم هذه الوظائف لمواكبة الزيادة الكبيرة في المشاريع الهندسية (دعم حكومة هايتي في مجال إعادة الإعمار وتخفيف آثار الكوارث، وتوفير مكاتب وأماكن إقامة جديدة للموظفين)؛ والجهود الرامية إلى إضفاء طابع لا مركزي على عنصر دعم البعثة؛ وإنشاء مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو؛ وإنشاء المكتب دون الإقليمي في ليوغان؛ وإنشاء قسم إدارة الممتلكات.

تؤكد اللجنة مرة أخرى أن المساعدة المؤقتة العامة، كقاعدة مستقرة، تُستخدم في ظروف استثنائية و/أو ظروف ذروة العمل، لتعويض الموظفين الغائبين في إجازة أمومة أو إجازة مَرَضِيَّة، أو لتنفيذ مشاريع محددة المدة. ومع أن هناك أحياناً استثناءات تسمح بها الجمعية العامة أو توصي بها اللجنة، فإنه لا ينبغي طلب تمويل المساعدة المؤقتة العامة لتغطية تكاليف وظائف ذات طابع مستمر أو لفترات طويلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يعاد تقديم طلبات الحصول على تمويل المساعدة المؤقتة العامة مراراً للوظيفة عينها، كما لا ينبغي اعتبار أن التوصية بتوفير تمويل تحمل، لجرد تقديمها، توقفاً بحصول تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف ثابتة في فترة الميزانية التالية. وتشعر اللجنة بالقلق إزاء الإمعان في إساءة استخدام آلية التمويل هذه، الأمر الذي يقلل من شفافية إعداد الميزانية الخاصة بالموظفين. وتوصي اللجنة بتضمين الطلبات المقبلة شرحاً لسبب الاستمرار في استخدام التمويل المخصص للمساعدة المؤقتة العامة لوظيفة معينة، وإشارة إلى طول الفترة التي استمر الاضطلاع أثناءها بتلك الوظيفة من خلال استخدام هذا النوع من التمويل. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تقدم طلبات تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف ثابتة في البعثات الجاري تقليصها إلا في ظروف استثنائية (الفقرة ٤٨).

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

ينظر في المطالبات الناجمة عن حالات الوفاة والعجز المجلس الاستشاري المشترك المعني بطلبات التعويض في مقر الأمم المتحدة. وللمساعدة على تجهيز هذه المطالبات في الوقت المناسب، تحرص البعثة على تقديم المعلومات المطلوبة إلى المقر، مثل شهادات الوفاة، واستمارات تحديد المستفيدين، والإشعارات بالوفاة، واستمارات الإجراءات الوظيفية وغيرها، وذلك من أجل إنهاء إجراءات تسوية مختلف القضايا.

أقامت البعثة مخيم إيواء يتسع لـ ٢٥٠ موظفاً، ولم تعد تستخدم السفينة الراسية. ويُتوقع أن يمكن المرفق الإضافي، الذي سيكون قادراً على مقاومة الأعاصير والزلازل، من إيواء عدد إضافي يصل إلى ٥٠٠ موظف.

اللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم تسديد مطالبات الوفاة والعجز غير المسددة بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة على ثقة من وضع الصيغة النهائية لمشاريع مذكرات التفاهم الـ ١٧ في أقرب وقت ممكن (الفقرة ٨).

تلاحظ اللجنة أن البعثة تنظر في إمكانية بناء مساكن مقاومة للأعاصير والزلازل لما يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ موظف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة، وتحث البعثة على إتمام بناء مساكن مؤقتة في أقرب فرصة ممكنة تجنباً للاحتياج المستمر للسفينة الراسية. وتتوقع اللجنة أن تتلقى، في سياق مقترحات الميزانية المقبلة، أحدث المعلومات عن خطط لبناء المساكن الدائمة (الفقرة ١٨).

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/64/5 Vol.II)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تعمل البعثة وفقاً لمتطلبات دليل المشتريات فيما يتعلق بإدارة شؤون البائعين. ويكرّس أحد الموظفين الدوليين جهوده بالكامل لمعالجة القضايا المتصلة بإدارة شؤون البائعين.

ظلت البعثة تجري استعراضات ربع سنوية لأداء البائعين بهدف تقديم تقاريرها الجمعية إلى شعبة المشتريات بصفة منتظمة.

يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تكفل الإدارة الامتثال في المقر وفي جميع البعثات لشروط دليل المشتريات فيما يتعلق بإدارة شؤون البائعين (الفقرة ١٢٤).

يوصي المجلس بأن تكفل الإدارة إعداد جميع البعثات لتقارير أداء البائعين وتقديمها إلى شعبة المشتريات بانتظام (الفقرة ١٢٧).

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تكفل الإدارة قيام جميع البعثات بتعزيز رصدتها لأنماط استهلاك الوقود (الفقرة ٢٤٩).	أنشأت البعثة خلية لمنع الغش في استهلاك الوقود داخل وحدة الوقود، وذلك لرصد العمليات وأنماط الاستهلاك اليومية. ويجري تنفيذ نظام تسجيل استهلاك الوقود لجمع البيانات الإلكترونية من نقاط توزيع المركبات، إذ رُكّب حتى الآن أكثر من ٥٠ في المائة من الأجهزة. وستقوم البعثة بتركيب النظام الإلكتروني لإدارة الوقود، المتوقع أن تتلقاه في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، والذي سيشكّل الحل الأنسب لرصد استهلاك الوقود على المدى البعيد.
يوصي المجلس بتعجيل البت في جميع طلبات تصنيف وإعادة تصنيف الوظائف في مختلف البعثات (الفقرة ٣٣٢).	بعد إجراء مناقشات مع مكتب إدارة الموارد البشرية، يُتوقع أن تبدأ العملية الجديدة لإعادة التصنيف في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١١، بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١١.

المرفق الأول

تعريفات

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير):

- **إنشاء وظيفة:** يقترح أن تنشأ وظيفة جديدة عندما تلزم موارد إضافية وعندما لا يكون من الممكن نقل موارد من مكاتب أخرى، أو استيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة
- **تغيير مهام وظيفة:** يقترح أن تقوم وظيفة معتمدة كان من المقرر لها أن تؤدي مهمة معينة بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف غير متصلة بالمهمة الأصلية. وعلى الرغم من أن تغيير مهام وظيفة قد ينطوي على تغيير الموقع أو المكتب، فإنه لا يغير فئة أو رتبة الوظيفة
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لأداء مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع أو خفض رتبته) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغيراً كبيراً
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم يعد لها لزوم لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت الوظيفة من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة
- **تحويل وظيفة:** فيما يلي ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف:
 - تحويل وظائف فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة: يقترح تحويل الوظائف المعتمدة الممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة إلى وظائف دائمة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر
 - تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون: مراعاة للطابع المستمر لمهام معينة، وتمشيا مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يقترح تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون

- تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين: يقترح تحويل الوظائف المعتمدة للموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين

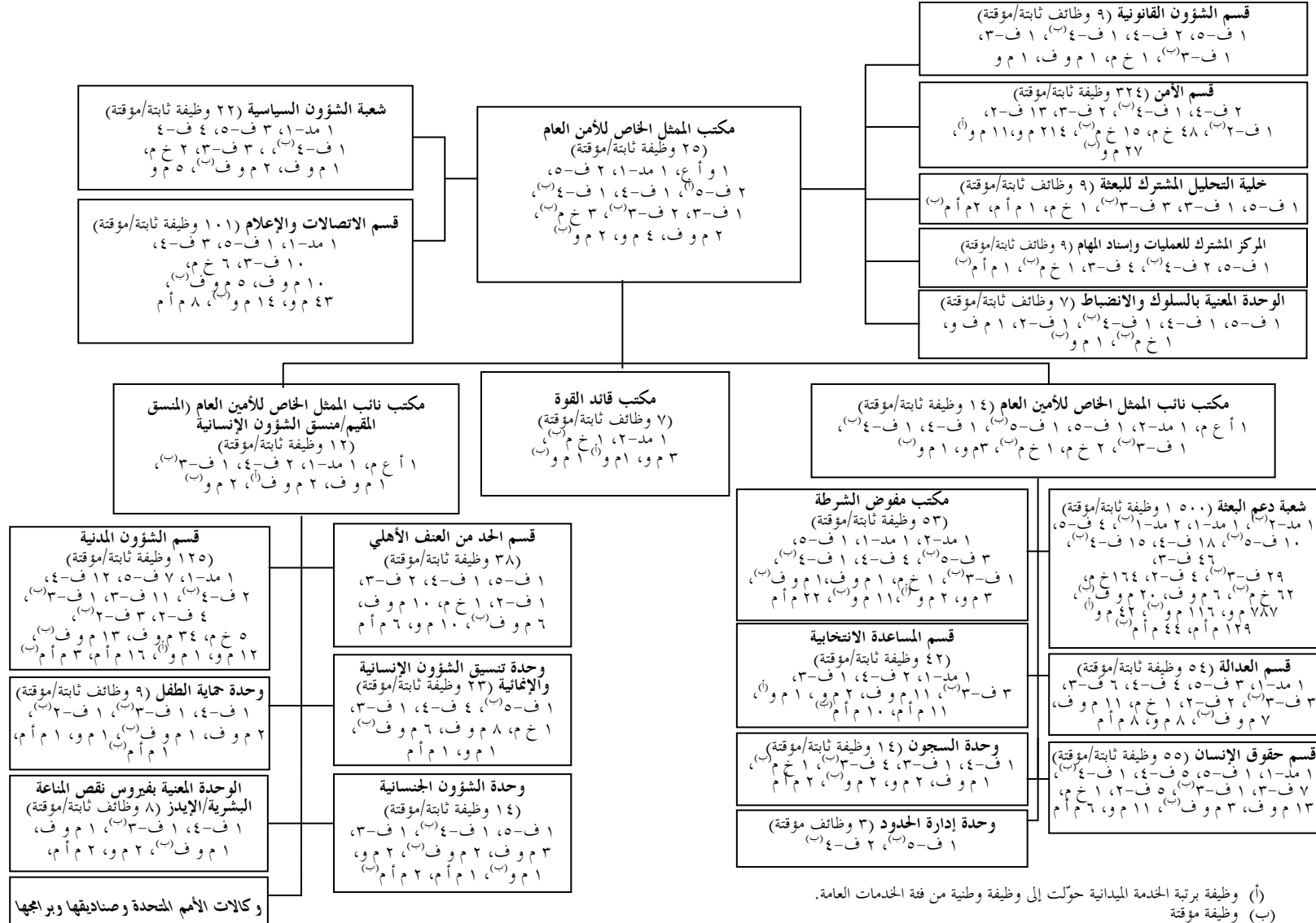
باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

- يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل أسهم وحده في حدوث كل فرق في الموارد، وذلك وفقاً لخيارات موحدة محددة مدرجة في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
- **معايير التكاليف:** الفروق التي تسببها أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق الناتجة عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (كإعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (كاتخاذ تدابير لخفض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع المحافظة في الوقت ذاته على نفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناشئة عن المسائل المتصلة بالأداء (كالفروق الناشئة عن التقدير الناقص للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن تأخير استقدام الموظفين)

المرفق الثاني

الخرائط التنظيمية

ألف - بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي



المرفق الثالث

معلومات عن أحكام وأنشطة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
إعادة بناء المؤسسات			
تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على تقديم خدمات الشرطة والعدالة والإدارة العامة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع إيلاء اهتمام خاص للخدمات المقدمة إلى المشردين والفئات الضعيفة	توافر هياكل أساسية مؤقتة لوزارة العدل والأمن العام وللمحاكم	توفير مساحة تبلغ ٦٠٠ متر مربع على الأقل: البناء وإعادة التأهيل والهياكل الجاهزة	القيادة: البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (العدالة)
	تعزيز قدرة نظام العدالة، بما في ذلك تحسين فهم الاستجابة القضائية لمواجهة العنف الجنسي والجسدي والقضايا القانونية المتعلقة باستغلال الأطفال وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان	تدريب ٢٠٠ من القضاة والمدعين العامين وقضاة الصلح على الأطر القانونية الوطنية والدولية، بما يشمل التدريب في مجال العنف الجنسي والجسدي والإيدز وحقوق الإنسان وحماية الأطفال والتميز	الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (حقوق الإنسان، المسائل الجنسانية، حماية الطفل، الحد من العنف الأهلي)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، المنظمة الدولية للهجرة، وزارة العدل والأمن العام
	تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك للأحداث	١٥ مكتباً للمساعدة القانونية و ١٠ محكمة جواله عاملة	الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة
	تحسين سير عمل النظام القضائي بزيادة عدد الجلسات وترشيد عمل قلم المحكمة	تصميم وتنفيذ مشروع نموذجي متعلق ببدائل الاحتجاز والحبس الاحتياطي للقصر في بورت - أو - برنس	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		تشغيل المرصد الوطني لقضايا العنف والجريمة	
		تشغيل خمسة مكاتب إقليمية تابعة لمكتب أمين المظالم	
		بيانات عن العنف مصنفة حسب نوع الجنس متاحة للسلطة القضائية	
		المعلومات المسجلة لدى المحاكم عن القضايا المعلقة بما في ذلك ما يلي: (أ) تاريخ إحالة القضية إلى المحكمة؛ (ب) التهمة؛ (ج) تاريخ الجلسة التالية أو غير ذلك من الإجراءات	
		تتوافر لدى المحاكم المواد الضرورية للقيام بما يلي: (أ) تسجيل الوقائع؛ (ب) تخزين السجلات المكتوبة وتعهدتها؛ (ج) تتبع القضايا المعلقة وتواريخ الجلسات	
		تشغيل هيئة التفتيش القضائية التابعة لوزارة العدل	
		تقديم مشاريع إصلاحات قانونية إلى البرلمان (قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقضاء الأحداث)	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
-----------	---------	---------	--------------------------------

المؤسسات الإصلاحية

زيادة قدرة مديرية إدارة السجون لتشغيل نظام وطني فعال للسجون وتحسين الهياكل الأساسية للسجون استناداً إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان	زيادة حيز الزنزانات بنسبة ١٠ في المائة	تنقيح وتصديق دليل أمناء السجلات	الجهة الرائدة: البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مجال سيادة القانون (المؤسسات الإصلاحية)
	وضع ممارسات تشغيل قياسية ذات صلة بالأمن ورسم سياسة لإدارة الأزمات	استكمال/تصديق دليل تدريب لبرنامج تدريب الموظفين الجدد في مديرية إدارة السجون واختيار وتدريب ١٠ ميسرين تابعين للمديرية	الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (العدالة) شرطة الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، الشؤون الجنسانية، حماية الطفل، الحد من العنف الأهلي، الشؤون المدنية، مركز التحليل المشترك للبعثة)، اليونيسيف، وزارة العدل والأمن العام، مديرية إدارة السجون
	إكمال تدريب أمناء السجلات والتنفيذ الكامل لدليل أمناء السجلات	تدريب ٣٠٠ موظف جدد في المديرية (تدريباً أولياً) ونشرهم	الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة
	وضعت المديرية سياسات تتعلق بالاحتياجات الطبية والنفسية للسجناء مع إيلاء الاعتبار اللازم للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال		

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	الشرطة		
	زيادة قدرة الشرطة الوطنية على تنفيذ ولايتها ووضع قاعدة بيانات فنية بشأن النشاط الإجرامي	تشغيل مركز قيادة الشرطة الوطنية	الجهة الرائدة: شرطة الأمم المتحدة
		زيادة في عدد أفراد الشرطة من النساء لكل ١ ٠٠٠ ساكن	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (الشؤون المدنية، العدالة، حقوق الإنسان، الشؤون الجنسانية، حماية الطفل، مركز التحليل المشترك للبعثة) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامج الأغذية العالمي، الشرطة الوطنية، وزارة العدل والأمن العام
		نشر الشرطة القضائية في المقاطعات العشر مقابل ٤ مقاطعات في عام ٢٠٠٩	
			الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة
	زيادة الوعي بقضايا العنف الأهلي والعنف الجنسي والجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، من جانب الشرطة الوطنية ولواء حماية القصر وموظفو الهجرة ومنظمات المجتمعات المحلية	وضع إجراءات وسياسات تشغيلية موحدة لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما	
		بناء وتجهيز حيز لتلقي حالات العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيها في ما لا يقل عن عشرة مراكز للشرطة في المقاطعة الغربية	

إنشاء لواء لحماية القصر تابع للشرطة الوطنية (المكاتب والاتصالات ونظام قواعد البيانات) في جميع المقاطعات العشر

الإدارة العامة

زيادة دور وقدرة المفوضيات ونواب المفوضيات والبلديات في مجال التخطيط والميزنة والرصد القائم على المشاركة لتقديم الخدمات الأساسية والحد من أوجه الضعف وحماية السكان، بما في ذلك الإدارة المحلية لعملية إعادة الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة توطينهم

وضع خطة حكومية لإعادة تحديد دور كل من الإدارات المركزية والمحلية والعلاقة بينهما

اعتماد تسع خطط محلية للتنمية

تدريب ٢٥ موظفا في كل إدارة محلية في تسع بلديات

تقوم البلديات في الشمال الشرقي بتنفيذ مشاريع لتحسين عملية تقديم الخدمات الأساسية وتوفير العمالة

إعادة إيواء إدارات البلديات والمفوضيات المتأثرة بالزلازل في مبان جديدة أو مؤقتة

تقوم بلديات مختارة بتنفيذ مشاريع لتحسين عملية تقديم الخدمات الأساسية والتكيف مع تغير المناخ وتوفير العمالة

الجهة الرائدة: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (الشؤون المدنية)/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)

الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (المستشار القانوني، العدالة، حقوق الإنسان، الشؤون الجنسانية، حماية الطفل) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صندوق الأمم المتحدة للسكان، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأغذية العالمي، وزارة الداخلية والاتحادات الإقليمية، وزارة التخطيط والتعاون الخارجي، وزارة شؤون المرأة، مكتب أمين المظالم، رؤساء البلديات

الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
		زيادة في الحصة المخصصة من ميزانيات البلديات لتقديم الخدمات الأساسية وثمة زيادة تدريجية في الموارد المولدة محليا	
		زيادة في الإيرادات الضريبية التي تقوم الإدارات المحلية بتحصيلها بعد تنفيذ الإصلاح الضريبي المحلي	
		اعتماد مجلس النواب قانونا مراعيًا للاعتبارات الجنسانية بشأن الخدمة المدنية التي تضطلع بها الحكومة المحلية	
إعادة البناء الإقليمي	يؤدي تحسين إمكانية حصول الحكومة على البيانات الديمغرافية وتحليلها إلى التأثير بصورة إيجابية على الحد من الفقر وتنفيذ خطة العمل للانتعاش والتنمية على الصعيد الوطني	تحديث خرائط المناطق المدمرة	الجهة الرائدة: صندوق الأمم المتحدة للسكان
تعزيز قدرة الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي على تخفيف أثر الكوارث ومواجهتها؛ تخطيط وإدارة عودة السكان المتأثرين إلى ديارهم وإعادة توطينهم، بما يشمل إدارة الحطام؛ وضع خطط إقليمية على أساس التحليل السكاني		الأنشطة التحضيرية لتعداد الخامس للسكان والمساكن (٢٠١٣)	الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، مؤئل الأمم، برنامج التطبيقات الساتلية العملية، وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد والمالية
		إكمال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالفقر على الصعيد المحلي	
		استكمال تعداد السكان والمساكن في جميع أنحاء البلد	الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة
		استكمال التقرير عن أثر زلزال عام ٢٠١٠ على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	تعزيز قدرة المؤسسات المحلية في مجال إدارة أخطار الكوارث عن طريق تعزيز السياسات والأدوات وكفالة إدماجها في جميع القطاعات وفي الخطط الإنمائية المحلية، بوسائل منها نظم الإنذار المبكر	توجد خطة مستكملة للطوارئ فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية تستند إلى بيانات دقيقة وتشمل التجهيز المسبق وآليات التنسيق والإنذار المبكر والاتصالات	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وزارة الداخلية والاتحادات الإقليمية، وزارة التخطيط، دائرة الموانئ والملاحة في هايتي، مكتب المناجم والطاقة في هايتي
	تم تعزيز إدارة مقاسم المياه ونقل السكان الأكثر عرضة للخطر	توقيع اتفاقات لإنشاء مركز وطني للبيانات تابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مكتب المناجم والطاقة وقياس المد لوضع نظام إنذار مبكر للتنبيه الساحلي	استكمال وإطلاق استراتيجية وطنية للحد من أخطار الكوارث الطبيعية تستند إلى رسم خريطة أخطار الكوارث والقوى المحركة السكانية وتحليلها، تشمل الأبعاد البيئية
	استكمال الإطار القانوني لإدارة أخطار الكوارث	استكمال استراتيجية إزالة الحطام	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	تحديد استراتيجية لإزالة الحطام، تشمل تحديد وإزالة مواقع جمع الحطام/إعادة تدويره في المناطق الرئيسية لحشد الحطام، وإشراك المجتمعات المحلية/والعمالة المجتمعية وتحديد عملية	تدويره في المناطق الرئيسية لحشد الحطام، وإشراك المجتمعات المحلية/والعمالة المجتمعية وتحديد عملية	الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، المنظمة الدولية للهجرة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	إعادة التدوير وتقييم الأثر البيئي وتحديد موارد التمويل وتعريف الإطار القانوني للملكية		المشاريع، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لجنة إعادة الإسكان التابعة للرئيس، وزارة التخطيط، وزارة الأشغال والنقل والاتصالات، وزارة الداخلية والاتحادات الإقليمية، الحكومات المحلية
			الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة
	الشروع في إزالة الحطام بطريقة مأمونة وضع وتنفيذ خطة لإدارة الحطام في بيئيا في المواقع ذات الأولوية المحددة من ستة أحياء في بورت - أو - برنس الإنمائي خلال مشاركة المجتمعات المحلية وحي واحد في ليوغان والعمالة المجتمعية		الشركاء: المنظمة الدولية للهجرة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ممثل الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة العمل الدولية، لجنة إعادة الإسكان التابعة للرئيس، وزارة التخطيط، وزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات، وزارة الداخلية والاتحادات الإقليمية
			الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	تعزيز قدرة السلطات المركزية والمحلية على تحديد وبرمجة وتنفيذ ورصد استراتيجية لعودة السكان إلى ديارهم وإعادة توطينهم	توافر ١٠ مبان مؤقتة ومعدات مكتبية أساسية للمفوضيات والسلطات البلدية حيثما أتلّفها/دمرها الزلزال	الجهة الرائدة: موئل الأمم المتحدة الشركاء: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة للمشاريع، مكتب الرئيس، وزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات، وزارة الداخلية والاتحادات الأقاليمية، وزارة التخطيط، الحكومات المحلية
	تعزيز قدرة السلطات المركزية والمحلية على تخطيط وتنفيذ وإدارة إعادة الإعمار واستراتيجيات التنمية العمرانية وعلى تقديم الخدمات الأساسية في جميع المقاطعات	استكمال خطط التنمية الاستراتيجية في المناطق الحضرية، بما في ذلك إعادة التأهيل/إعادة الإعمار والتدريب والمشاريع الصغيرة لمنطقة بورت - أو - برنس الحضرية المتروبولية وغيرها من المناطق المتأثرة مباشرة بالزلزال ولبعض المناطق العمرانية المختارة، مع مراعاة القيم التاريخية والاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء: موئل الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وزارة الأشغال العامة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
			وضع أدوات مؤقتة لتمويل الإسكان والنقل والاتصالات، وزارة الداخلية ونظم متعلقة بمعلومات الأراضي والاتحادات الإقليمية، وزارة التخطيط، الحضرية وإدارتها الحكومات المحلية
			عقد اجتماعات مائدة مستديرة لتبادل الآلية: الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة وذلك في إطار اجتماعات المتحدة منتظمة تجري كل شهرين في ١٠ مقاطعات

